زواج القاصرات بين التسلع والاتجار
دراسة حالة لظاهرة الزواج السياحي في مصر

سهير صفوت عبد الجيد (*)

الملخص

متعددة هي الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة ، والتي تبدء بتدني المستوي الاقتصادي ، وتتوقف عند الموروث الثقافي الذي ينظر إلي المرأة علي إنها هم يسعي المجتمع للتخلص منها ، وهو إن كان قديماً بؤادها حية ، فهو حديثا ببيعها ، ثم غياب الوعي الناجم عن الأمية ، وانتشار الفساد ، ثم غياب المظلة الأمنية التي تحول دون انتهاك الفتاة وإدميتها ، هذا فضلاً عن فتاوي دينية تشرع ، وتبارك هذا الزواج؛ولذا فقد هدفت الدراسة إلي تحديد الهدف من الزواج السياحي ، وظروفه للوقوف علي المبررات الدافعة نحو هذا النوع من الزواج، مع تحديد دور الإطار الشبكي البديل للزواج في إطار الاتجار بالبشر، وأسبابه،و تبين من خلال معطيات الدراسة الميدانية أن زواج الفتيات بالخليجيين كان بسبب الفقر والهروب منه ، والذي اتضح من خلال رغبة الفتيات بالتمتع برفاهية العيش مع هؤلاء الأزواج؛ نظراً لحالتهم المادية المرتفعة وهو السبب الأول، وقابل للتعميم على كافة الحالات خصوصاً أن نسبة من وافقن عليه وصلت إلى كل حالات الدراسة .

الكلمات المفتاحية : القاصر ، التسلع ، الاتجار، الزواج السياحي

* مدرس علم الاجتماع- قسم الاجتماع – كلية التربية جامعة عين شمس

Underage Marriage between Commodification and Trafficking: A Case Study of Tourism Marriage in Egypt

Sohair Safwat Abd El Guid

Abstract

Reasons leading to this phenomenon are numerous, which start from the decline of economic standard and stop the cultural hereditary which considers woman as a matter, the society attempts to get rid of – if is old by burying her alive and if new by buying her. The absence of awareness resulting from illiteracy and the spread of corruption. Also, the absence of security umbrella which prevents violation of the girls and her humanity, as well as religious legal opinions that legitimate and bless this marriage. So, the study aimed at defining the purpose of touristic marriage and its circumstances, to be aware of the prompote reasons towards this type of marriage with defining the role of substitute network frame of marriage in the scope of trading in humans and its reasons. It is shown through the facts of the field study that girls were married to the gulf people because of poverty and escaping from it, which was obvious through the desire of girls to enjoy the welfare of living with these husbands due to their high material status which is the first reason and able to be circularized on all cases, specially the ration of those who agreed to it, reached all study cases.

Key words: minor, merchandising trading, touristic marriage.

مقدمة:-

يعدالزواج واحداً من أهم الأحداث الثلاثة الكبرى في حياة الإنسان، وهذه الأحداث هي :الميلاد،الزواج، والموت ومن المعلوم أن الميلاد والموت كليهما خارج عن إرادتنا، وأما الزواج فإن الإنسان يملك أن يقرر بمن سيتزوج؟ ومتى سيتزوج؟ وفي أي سن سيتزوج؟ كما أنه يرتب في الغالب شكل هذا الزواج.لذا يعدالزواج من أهم الأحداث في حياة الإنسان لما يترتب عليه من آثار لها تأثير مباشر في الفردوالأسرة والمجتمع، ومن الطبيعي أن الإنسان يحرص على كل ما من شانه أن يحفظ نفسه ومستقبله وفي هذا الإطار فإن سن الزواج له أهمية كبرى ، فالغاية الأساسية من الزواج هو الاستقرار النفسي والروحي لهذا الرباط المقدس. الا ان الزواج كنظام تعرض لبعض التحولات والتغيرات والتي أدت إلى بروز طائفة من المشكلات الاجتماعية منها مشكلة زواج القاصرات لما لها من أثار سلبية علي المرأ ة والمجتمع .

دائما وأبدا سيظل الأب هو الركيزة الأولى والأهم فى بناء الأسرة لما له من قوامة كفلها له الدين والقانون، فهو أول من ننشد عنده الأمان وأول من نأوى إليه عند شعورنا بالخوف فى أى من مراحل حياتنا .

قد لا يدرك بعض من الأباء قدر تلك المهمة العظيمة المخولة إليهم تجاه تربية بناتهم وقدر الرسالة السامية التى تمكنهم من المحافظة على القيم ، والأخلاق فنتيجة لوضع إقتصادى سيىء، وخوفا من الفقر، وضيق ذات اليد يتجه أحدهم إلى بيع إبنته التى لم تتعد الثامنة عشرة ربيعا فى سوق الرق والعبودية إلى كهل متصابى فى أغلب الأحيان يكون فى نفس عمر جدها، مختالا بأمواله باحثا عن الشباب الذى ولى فى صفقة شيطانية ملعونة تتم تحت مسمى الزواج الغير معترف به شرعا،والمرفوض قانونا حيث لا يقبل القانون من طفلة بيعا ولا شراء وبالتالى لن يقبل برأيها فى مسألة لاتعيها ولاتفهم أبعادها مثل هذا الزواج الملوث المبنى على رغبة جنسية حيوانية من جانب ورغبة متخلفة فى الثراء السريع من جانب آخر .

لقد إزدادت ظاهرة زواج القاصرات بشكل ملفت هذه الأيام وأصبحت تمثل خطرا كبيرا على المجتمع لما لها من تأثير سلبى على تكوين أسرة صالحة ولنعترف أننا أمام مأساة إنسانية لا بد من التصدى لهاأن زواج الطفلة فيه ضرر لها ولطفولتها ،وأنه لا يوجد هناك فرق بين إغتصاب طفلة سرا ،وزواجها علنا ؛لأن زواج الصفقة هذا له نفس الأثر النفسى السىء على الطفلة المغتصبة حيث تعانى الزوجة القاصر من شعور بالعار يتشبث بمخيلتها ،بالدونية وبأنها أقل من بنات جيلها الغير مغتصبات بإسم هذا الزواج الوحشى ، بكره شديد لوالدها الذى حملها عبء فقر الأسرة فإنتهك أدميتها وتعامل معها كسلعة تباع وتشترى ، وإذا دققنا النظر في مجتمعنا، فإننا نلاحظ تعقيدات الحياة وطغيان المادية، وضعف القيم والمعاني السامية في النفوس ، وهي مجموعة عوامل ساهمت في تعقيد مشكلة زواج القاصرات وقد

أخذت ظاهرة زواج الصغيرات برجال يكبروهن سنا تتفشى في بعض الأوساط الاجتماعية،والدوافع وراء ذلك هو الرغبة في الكسب، والثراء المادي السريع، إما مباشرة أو انتظاراً للميراث من الزواج الطاعن في السن، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الفرد والمجتمع.

وزواج القاصرات وهو وإن كان موضوع ليس بالجديد إلا أن جديته تبدو من ظهوره بصورة جديدة بناء على معطيات العصر الحاضر بماديته التي لونت كل أوجه الحياة ، فلا قيمة للإنسان في ظل الرأسمالية إلا بدوره في عملية الانتاج والاستهلاك ،والربح والتراكم المادي الناتج عنها. ونظام السوق في الرأسمالية يحول شبكة العلاقات الاجتماعية إلى شبكة من علاقات التبادل بين الأشياء ،حيث تعكس القيمة النسبية للسلع المختلفة ، شبكة العلاقات القائمة بين الناس ، ويتحول الأفراد إلى سلعة وفقاً لمعادلة العرض والطلب وفي إطار العمليات الداخلة في تشكيل التشيؤ Reification تُخلق بنى اجتماعية خارجية يصبح بنو البشر مجرد دمى فيها .وفي ظل هذا المبدأ العام من الشيئية والسلعية الذي يسري في جميع أجزاء النظام الرأسمالي بوجهه الحديث والمتمثل في العولمة والنظام العالمي الجديد يصبح زواج القاصرات هو الوضع الطبيعي والمنطقي والنتيجة المحتومة للنظام الذي بات فيه الربح السريع غاية منشودة ، وتعممت كلمة Business وتنوعت معالمها من تجارة الفن والثقافة إلى تجارة الجنس والمخدرات ، وكلاً أصبح له زبون على خريطة العرض والطلب ، ففي حالة انفلات اقتصاد السوق من عقاله أصبح كل شيء يُباع ويُشترى إلا أنه وكما يقول "أندرية جوردن" "عندما يباع كل شيء يتم تقويض الأسس التي تجمعها كلمة الإنسانية، ما يؤدي إلى تدهور قيمة الإنسان وتسليعه.وبناء علي ذلك تستند الدراسة إلي منهج دراسة الحالة لتتبع الظاهرة والبحث عن أسبابها ومبرراتها ، والوقوف علي الإطار الشبكي للإتجار ودوره في هذا الزواج ، ليتسني للدراسة طرح استراتجية يتم بها مواجهة هذه الظاهرة.

أولا الإطار العام للدراسة :

1. موضوع الدراسة:

في بدايات الحياه إجتماعيا، لم تكن القيمة أداة للسلعة، بل كان التبادل بدون تسليع هو العرف والتقاليد. لهذا كان الجنس قديما مستخدما دون حرج لأنه ُيقدم بتبادليته ما يجعل التوتر الجسدي في حده الأدنى،فالنساء في المجتمعات البدائية مشاع ورجالها أيضا حتى بدأ ظهور الزواج الخارجي ،أو الداخلي حسب أنماط و علاقات القبائل ومفاهيمها القرابية. (سوينجود،1996،ص22)

ولنقفز مباشرة إلي وضعنا الحالي، لنجد أن التراكم السلعي قد أسفر عن انتصار القيمة التبادلية فالكسب المادي أصبح غاية في حد ذاته، وأصبح قدر الإنسان أن يساهم في نمو النظام الاقتصادي وزيادة رأس المال كغايه في حد ذاته، لقد أصبح

الأمر لا يتعلق بالعلاقات الاقتصادية وحدها، بل بالعلاقات بين الناس التي اكتسبت الطابع الُمتشِيء، فالإنسان لا يبيع فحسب سلعة إنما يبيع أيضا نفسه ويشعر بأنه أصبح سلعة ،وهكذا فمع القيمة المتزايدة لعالم الأشياء ينطلق في تناسب عكسي انخفاض قيمة البشر حيث صارانتاج السلع وتثمينها وبالتالي خلق القيمة النفعية مقابل القيمة الانتاجية اساس التعامل. (كريب ، 244 ، ص 219)

و لا تقتصر ظاهرة تسلُع الإنسان على علاقته مع نفسه فحسب بل تنتقل الى علاقته العائلية ،ففي العائلة تنعكس العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، حيث تترك العلاقات الاقتصادية والحقوقية والأخلاقية والدينية خاتمها على طابع العلاقات في العائلة ، ففي اقتصاد السوق تضحي العلاقات العائلية علاقة مركنتيلية (تجارية صرف) ، و تصبح مصالح العائلة هي انعكاس لمصالح السوق و للعلاقات الاقتصادية السائدة.وكنتيجة لذلك باتت العلاقات الرابطة بين إنسان وآخر، هي نفسها العلاقات الرابطة بين شيء وآخر، تحكمها قيم السوق وتجسّد صورة حركة السلع المادية، أي صارت عبارة عن علاقات آلية غير شخصية، وموضعاً للتبادل التجاري والاستغلالي، وبذلك أصبحت المجتمعات الحديثة مؤلفة من ذرات منفصلة وجزئيات يغترب بعضها عن بعض، لكنها تتماسك بالمصالح الأنانية وضرورة استفادة كل طرف من الآخر. و هنا ظهر مبدأ تسليع الجنس والاتجاربالإناث كبديل عن بيع طاقتها العضلية او الفكرية او الذهنية في سوق العمل الطبيعي. ولأن هناك مستهلكين من جميع الطبقات بلا أدنى تفرقة، فإن سوق الجنس بات مزدهراً في جميع مجتمعات البشر دون استثناء فحيثما وجد البشر، وحيثما ظهر نظام التسليع والتعاقد بثمن وسعر متفق عليه ظهر الاستغلال غير المتكافئ فثمة علاقة ايجابية بين التسلع والاتجار .(Inglehertl,2003,p445.)

وترتبط صناعة الجنس بصورة وثيقة بالمعدلات المحلية للبطالة ؛ ففي الأوقات التي تشتد فيها الضائقة الاقتصادية تعتبر النساء والأطفال في أغلب الحالات "فائضاً " سكانياً يمكن الاستغناء عنه، ومن هنا تقوم بعض العائلات المعوزة بدفع أطفالها إلي هذا النوع من الزواج ، وتعتبر أنماط الهجرة من الريف إلي الحضرعاملا مهماً في انتشار صناعة الجنس؛ حيث تغتنم كثير من النساء الفرصة لمغادرة الأجواء التقليدية المتزمتة في المناطق الريفية والانتقال إلي المدن حيث الرفاهية كما يتوهمون .(Lim,1998,89)

تنظر الدراسات إلي الإتجار بالبشر عبر الزواج القسري علي أنه نوع من العبودية الجديدة التي ترتبط بسيطرة الرجال علي النساء ، وضعف النساء وقلة حيلتهن في سياق الثقافة السائدة ، وضعف التشريعات التي تحمي المرأة ، وأساليب التحايل المختلفة التي تستخدم لتحقيق هذا النوع من الزواج .(زايد، 126 ،2011)

إن الاتجار بالبشر ظاهره يحركها الطلب ويدفع إليها الفقر ويعززها الفساد من جهة ، وثقافة التحايل من جهة، ويرجع تركيزها في النساء بصفة خاصة نظراً

للسياسات التميزية التي يحركها العامل النوعي سواء في العالم النامي أو المتقدم ؛إذ تستمر الفجوة القائمة علي أساس النوع في الفرص الاقتصادية المتاحة مما يجعل النساء دائما أكثر عرضة للفقر من الرجال ، وهذا التمييز النوعي يؤثر سلبياً علي النساء والفتيات وهو ما يجعل وضع المرأة أكثر تعاسة من الرجال، فهي أكثر فقراً وأقل تعليماً . (رمزي ، 2011 ، ص7)

ومن جهة أخري فالاتجار بالنساء قضية ترتبط بالعنف ضد المرأة ارتباطاً وثيقاً وبعلاقات القوى غير المتكافئة بين الرجال والنساء والتمييز القائم على النوع الاجتماعي ويتفاعل معهما، خاصة وأن العنف ضد المرأة، يتخذ أشكالا نفسية وجسدية ومتنوعة في الإضرار. وفي قضية الاتجار يكون العنف متمثل في مظاهر تشمل المضايقة الجنسية ،والاستغلال الجنسي، والتمييز القائم على الجنس.(تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، 2006 ، ص 18)

وترتبط ظاهرة الاتجار بالبشر بنظام العولمة التي فتحت الباب لتجارة استغلالية رابحة ؛لقد ارتبط ظرف العولمة بتطور هائل في وسائل المواصلات والاتصال ومن ثم أدي انضغاط العالم وفتح قنوات ومسارات لتدفق السلع والأفكار والتكنولوجيا والأموال . ولقد كان من أثار العولمة سرعة انتقال البشر ، وإتاحة الفرصة للإستفادة من التقدم التكنولوجي بتسهيل عملية الاتصال والتواصل لكنها علي الجانب الآخرأتاحت صوراً خفية من السلوك تكشف عن وجه أخر هو وجه الاستغلال والقهر من جاب بعض البشر علي آخرين أضعف منهم ، يستخدم الأوائل أدوات العولمة ومنجزاتها في تحقيق مآربهم وماكا سبهم ، ويدفع الآخرون الثمن من حياتهم وأعراضهم وأجسدهم ، لقد تفاقمت ظاهرة الاتجار بالبشر مع العولمة وأصبحت تجارة رابحة ، ويعني ذلك أنه أصبح أداة لتحقيق الأرباح وتراكم النقود ، وهو غالباً ما يرتبط بالصور الانحرافية الآخري ذات الطابع العالمي كتجارة المخدرات والسلاح ، وفي هذا السياق أسهمت العولمة في ازدهار تجارة الجنس ، وهي تجارة تحولت فيها المرأة والأطفال إلي سلع ، حيث تم تسليع المرأة والطفل . لقد تحول الجنس إلي صناعة رابحة ، وتحولت المرأة فيه إلي سلعة تباع وتشتري ، ومع نمو هذه الصناعة الرابحة ينمو سوق العرض والطلب ، وتصبح المرأة هي السلعة المتداولة مع نمو هذه الصناعة ، العولمة تنمو أدواتها ، والفاعلون فيها ، وتتحول بسرعة إلي تجارة رابحة في رأسمالية لاقواعد للها ، وفي نظام عولمة يفتح الأبواب لهذه التجارة، (زايد ، 132 ، 2011)

إن مشكلة الاتجار بالبشر يتسبب فيها الإنسان بنفسه لغيره وهي تشبه ما يسببه الحروب من آلام ؛ ومن ثم تعتبر جريمة ضد الإنسانية تحدث للفتيات القصر ، فإذا كانت الكوارث الطبيعية ، ومشاكل الصحة والتغذية تمثل نوعاً من الخطر الطبيعي فإن الاتجار بالبشر، وزواج القاصرات يعتبر نوعاً من أنواع الخطر المصطنع يُقدم عليه الإنسان بنفسه، ويتفق الأب أو الولي مع السمسار والزوج علي نقل

القاصر واستقبالها في بلد آخر ؛ من أجل استغلالها جنسياً ، مقابل مبالغ مالية، وهدايا يعتقد أنها تعود عليه بالثراء السريع ، ويحقق بذلك مصالحه الخاصة ، ويتغلب علي مشكلاته التي يعاني منها مثل الفقر والبطالة.(خليل، 2009، ص 3)

ويعد الزواج السياحي المنتشر في القري المصرية نوعاً من الاستغلال الجنسي للقاصرات ، وهو يتضمن صورة أو أكثر من صور الاتجار بالبشر، وهو ظاهرة ترتبط بالفقروالريف بإمتياز، وهو أفضل تعبير عن قيم الأنانية والفردية ، وأحد حلول الخلاص الفردي الذي استخدمها الإنسان في المجتمع المصري عقب التغيرات التي شهدها المجتمع ، وكان لها انعكاسها علي النسق القيمي ،فمنذ بداية السبعنيات وحتي يومنا هذا شهد المجتمع المصري عدة أحداث اجتماعية مهمة ربما كان في مقدمتها الإنفتاح الاقتصادي ، والخصخصة ، وبرامج التثبيت الهيكلي وكان من أبرز ملامح التحول في النسق الطبقي خلال هذه الحقبة الزمنية شدة الإنقسام الطبقي إلي شرائح طبقية عليا ،وآخري دنيا، ، ومع نهاية السبعنيات برزت متغيرات عالمية وقومية أدت بدورها إلي انتصار الأيديولوجية الليبرالية التي فتحت الأبواب واسعة أمام البرجوازية العليا والتي تداخلت استثماراتها مع البرجوازية العالمية ، وتكامل التشابك بينهما من من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وأصبح الاقتصاد يعمل وفق قيم السوق ،وهكذاحدث الإنقسام الطبقي الحاد ؛ محوره تنامي طبقة رأسمالية محدودة استأثرت بثمار عملية النمو واستفحل ثقلها الاقتصادي والاجتماعي ،وآثرت مصالحها الشخصية علي حساب مصالح الجماهير ، في مقابل تهاوي الطبقة الوسطي والطبقات الكادحة ، وتفاقم معاناتها في كل مجالات الحياة من إسكان ،وخدمات ،واستهلاك، وغيره مما جعله يبحث عن الخلاص ، وفي ظل الفردية المفرطة ، وانشغال الطبقة العليا بمصالحها يصبح الخلاص فرديا والحلول فردية ، ونيل الامتيازات دون وجه حق. (جلبي ،2010 ، ص 421)

وكان لذلك انعكاس علي النسق القيمي والذي تمثل في نشر قيم اجتماعية تتلاءم مع الواقع الاجتماعي الذي أنشأته الطبقة العليا (البرجوازية) واجتهدت في العمل علي دعمه حيث أضعفت القيم الداعمة للعطاء،واهتمت بتعظيم قيم الأنانية والفردية والمنفعة الخاصة بين شرائح اجتماعية مختلفة ؛الأمر الذي أدي إلي التكالب علي تحقيق أعلي وأسرع قدر من الأرباح المالية لأنفسهم .وفي خضم تلك التغيرات كان أسلوب الخلاص الفردي هو الأسلوب المتبع لتحقيق المصالح الشخصية ، وامام الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية التي خلفتها سياسات العولمة زاد تغليب المصالح الشخصية، وأصبح الهم هو البحث عن لقمة العيش ،وتحقيق المنفعة الشخصية ، وذلك بالبحث عن الحلول الفردية بأي طريقة، ومهما كانت مشروعية هذا الحل، فالمهم أن يحقق مصالحه وأهدافه، وكان من الحلول الفردية للخلاص ، الزواج السياحي للقاصر ، والاتجار بها لتحقيق الصالح الخاص. (جلبي ،2010 ، ص 422)

وفي عملية الاتجار يأخذ الزواج السياحي صيغة صفقة بين ذكر وأنثي ،

ولم يجد الرجل غضاضة فهو المشتري وصاحب رأس المال لأي سلعة يمكن تواجدها في هذا السوق. فكلها تترجم بأموال عبرهذه الصفقة التي تتم بين أنثى باحثة عن الاستقرار المادي ، ورجل يبحث عن إشباع غريزة جنسية تستند إلى مشروعية فيعقد إتفاقاً بينهما للاستمتاع الغريزي المؤقت شريطة أن يصبح الإنجاب غير قابل للطرح أو النقاش ، ويصبح الحديث عن المهر هو الفيصل في المقايضة وأداة الإتجاروالذي يحدد حسب جمال المرأة ، فمفهوم المهر يخفي في تلافيفه شكلاً من أشكال المبايعة ، فيستلب المرأة إنسانيتها ويحولها إلى سلعة لها ثمن جراء خدمات ستقدمها، وبالتالي لايغدو الزواج ميثاقا غليظا بين شخصين وعلاقة تكاملية عميقة توثق خيوطها حرية الاختيار والرغبة المشتركة في التعايش الذي يثري الحياة ويمنحها أجمل مافيها، بل يتحول إلى مجرد مقايضة بين طرفين.، فتختلس منه أبعاده التي تقوم على علاقة تكاملية بها مودة ورحمة ومصير مشترك. ولأن للأشياء والسّلع عمر افتراضيّ ، فقد صار للزواج عمرًا افتراضيًّ تحكمه أخلاقيّات الصّفقة، وانتهت بذلك ديمومّة الزواج بإنتهاء مدة الرحلة السياحية ، لتبدأ المرأة مرة آخري بعرض السلعة ، والبحث عن زبون جديد وعقد جديد ،وهذه الظاهرة بلاشك تشكل انحرافاً اجتماعياً يهدد النسيج المجتمعي والقيمي، ويعبر عن استغلال جنسي بغطاء شرعي. (أبو الوفا، 2007 ص 3، 4)

2. إشكالية الدراسة :

مما لا شك فيه أن ظاهرة زواج القاصرات في مصر وخاصة زواجهن من أثرياء عرب،أو ما اصطلح عليه بالزواج السياحي يعد من الكوارث الاجتماعية، والأخلاقية التي يمكن أن تدمر الأسرة المصرية، ورغم أنها ظاهرة قديمة إلا أنها انتشرت في السنوات الأخيرة بصورة خطيرة فقد اكدت دراسة حديثة ان نسبة زواج القاصرات في مصر بلغت 29% من اجمالي حالات الزواج بإجمالي 153 الف حالة زواج.(http://www.youm7.com/story/2009/12/)

في حين أشارت دراسة ميدانية آخري تم تطبيقها علي عينة قوامها (2000) مبحوث يمثلون مراكز أبو النمرس والبدرشين والحوامدية ، وأظهرت أن (66.6%) من عينة الدراسة قالوا بأن ظاهرة الزواج من غير المصريين منتشرة في هذه القرى، حيث جاءت قري أبو النمرس في المركز الأول يليها ، في المركز الثاني قري مركز الحوامدية ،وآخيرا في المركز الثالث قري مركز البدرشين . (وحدة منع الاتجـار بالأطفـال، ، 2010 ، ص 9)

وتقدر منظمة العمل الدولية أنه في أي لحظة هناك 5ر2 مليون شخص يتعرضون للسخرة نتيجة للاتجار بالبشر من بينهم 230000 شخص من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ويختلف حجم ونوع جرائم الاتجار بالبشر من بلد لأخري كما يختلف من بين المناطق ، بيد أن النساء والفتيات يشكلن وفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 75 % من جميع ضحايا الاتجار بالبشر في

أنحاء العالم علما بأن ثلثي الضحايا من الفتيات ، أما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإن 68 % من ضحايا الإتجار بالبشر خلال الفترة 2007- 2010 كانو من الأطفال، وهذه الإحصائيات تبين بجلاء ضرورة فهم العوامل التي تضع النساء والأطفال ولا سيما الفتيات في مهب الخطر .(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2013، ص 8)

و رغم تعديلات قانون الطفل التي منعت توثيق عقود الزواج قبل 18 سنة، إلا أن الظاهرة مستمرة في زيادة مطردة. خاصة بعد ثورة 25 يناير فعلى الرغم من أن الفترة التى أعقبت الثورة، أوقفت العديد من أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد، إلآ إنها شهدت رواجا غير معلن للزواج السياحي ، ويشير التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية حول الاتجار بالبشر في العالم عام 2013 ، إلي أن رجالا أثرياء من الخليج بمن فيهم سعوديين، وكويتيين، وإماراتيين، يسافرون إلى مصر لشراء "زواج مؤقت" أو "زواج صيفي" مع مصريات لم يبلغن الـ18 من العمر، كما كشف التقرير أن هذا النوع من الزواج يساعد على إتمامه أهالي الفتيات وسماسرة الزواج ، مشيرا إلى أن القاصرات اللائي يتزوجن بصورة مؤقتة يقعن ضحايا للإستغلال الجنسي .(تقرير وزارة الخارجية الأميركية حول الاتجار بالبشر،2013)

ومن الواضح انتشار تلك الظاهرة في المناطق الفقيرة والعشوائيات والريف بصفة أكثر من المدن.وتشيرالأبحاث والدراسات أن مصر تتصدر قائمة الدول العربية التي ينتشر فيها هذا النوع من الزواج، و التي تتعرض الفتاة فيه للعنف الجنسي والعلاقات غير الشرعية، والايذاء البدني ، ناهيك عن حرمانها من طفولتها بشكل طبيعي وانحراف بعض الفتيات واستغلالهن في أعمال منافية للآداب خاصة من سبق لهن الزواج، وطلقن من خلال الاتجار بهن، وممارسة الرذيلة مع السائحين العرب، وفقد الفتاة لحقوقها الشرعية نتيجة لعدم توثيق الزواج ، الأمر الذي يثير إشكالية الدراسة والتي تدور حول التساؤل التالي :ما هي التدابير التي ينبغي الاستناد إليها لمواجهة هذه الظاهرة ،وكيف نمنع حدوثها في المستقبل حماية للقاصر، وحفظ حقها كطفلة ينبغي ألا تمتهن كرامتها الإنسانية ؟

3. أهمية الدراسة:-

أ- إن دراسة أي موضوع تنبع من أهمية الموضوع نفسه ،وتتمخض أهمية الدراسة من كونها تستهدف شريحة مهمة تمثل نواة الأسرة في المستقبل (القاصر) ومايترتب على ذلك كثير من الأثارالكثيرة الناجمة عن الظاهرة التي تستحق الدراسة،خاصة موضوع الزواج السياحي ؛الذي يعد من المواضيع الهامة التي بدأت تدب في مجتمعنا المصري والتي قد تنعكس آثاره السلبية على أخلاق المجتمع، وصحته وسلوكه وقدراته العامة .

ب-يعد زواج القاصرات من أهم الموضوعات التي طرحت عام (2012

،2013) وأكثرها خطورة .ويمثل خطراً كبيراً على الفتيات الصغيرات اللاتي لم يتعد سنهن ثامنة عشر عاما وذلك لحرمانهن من حقوقهن،خاصة الزواج الذي يعرف بأسم الزواج السياحي،.مما يستدعي الوقوف علي حجمها للوقفوف علي أثارها وكيفية مواجهتها .

ت-تحديد مرتبة مصر في مؤشر العبودية (311) ووصول المعدل المرجح للإتجار ليصل (5.09), ولأن الظاهرة أخذت في التضخم وبات لها مكاتب سماسرة مشهورة لشراء القاصرات لفترة ما كان لابد من الوقوف عليها بالبحث والتحليل لإضافة دراسات ميدانية تعطي صورة موضوعية وواقعية عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا الزواج بعيداً عن الاجتهادات والتصورات الذاتية وغير العلمية، وتمهد لدراسات أخري في هذا المجال خاصة بعد الثورة .(مؤشر العبودية العالمي ، 2013 ، ص 3.)

ث-وآخيراً، تقدم هذه الدراسة قاعدة من البيانات- والحلول والتي يستفيد منها القائمين على حماية ورعاية الأسرة المصرية من الجهات الرسمية ، أو منظمات المجتمع المدني.

4. أهداف الدراسة :-

أ- تحديد الهدف من الزواج السياحي ، وظروفه.
ب- الوقوف علي المبررات الدافعة نحو هذا النوع من الزواج .
ت- تحديد دور الإطار الشبكي البديل للزواج في إطار الاتجار بالبشر، وأسبابه.
ث- استكشاف تصورات أرباب الأسر والحالات نحو مستقبل ظاهرة الزواج السياحي.

5. تساؤلات الدراسة :

أ- ما الغاية من الزواج السياحي ، وماهي الظروف والملابسات التي يتم فيها هذا النوع من الزواج ؟
ب- ماهي الأسباب التي تقف خلف تكرار زواج القاصرات من أثرياء عرب ؟
ت- كيف يساهم الإطار الشبكي من الوسطاء في تفعيل هذه الظاهرة ، وما هي الأسباب التي تدفعهم للقيام بهذا الدور ؟
ث- ما هو تصور أرباب الأسر والحالات لمستقبل هذه الظاهرة ؟

6. مفاهيم الدراسة :

أ- القاصر Minor

القاصر جمع قاصرون ، وهي قانونا من لم يبلغ سن الرشد فيوضع تحت حماية وعناية وصي .

واصطلاحاً : الجاهل القاصر هو كل جاهل معذور بجهله إما لأنه غير ملتفت للمسألة التي يجهل بها ، أولأنه ملتفت لكنه غير قادر علي معرفتها . (مختار

،2008 ، ص 207) ، ويشير معجم العلوم الاجتماعية إلي القاصر علي إنه الذي لم يبلغ الواحدة والعشرين من عمره فهو عديم الأهلية .(بدوي ، 1968، ص 270)

ويبدوا أن مفهوم القاصرات مصطلح معاصر ومعناه العاجزات ، وتحديد العجز والقصور من عدمه مرجعه إلي الشرع والفقهاء واختلفوا في تحديد السن كأحد مناط التكليف ، ومعظم القوانين الدولية جرت علي ماأتفق مع مذهب الحنفية وهو بلوغ الثامنة عشر .

http>//Islamfeqh.com/news/newsItem.aspx?newsItemId=3049)

التعريف الإجرائي لزواج القاصرات :-

مما سبق يمكن القول أن مفهوم زواج القاصرات : هو عقد الزواج الذي يكون أحد طرفيه غيربالغ حيث المراة الصغيرة السن ، والتي ليس لها رغبه في الزواج، ولم تظهر بعد رغباتها الجنسيه، ولم تصل إلي سن الثامنة عشر عاماً، وهو استغلال جنسي فاضح، لجسد فتاة صغيرة ، ولمضمون وروح الزواج الحقيقي المعروف والمعهود بأبعاده الموضوعية.

ب- التسلع commodification

التَسلُّع مصطلح يشير إلى أن السلعة وعملية تَبادُل السلع هي النموذج الكامن في رؤية الإنسان للكون ولذاته ولعلاقاته مع الآخر والمجتمع. وإذا كانت السلعة هي مركز السوق والمحور الذي يدور حوله، فإن التَسلُّع يعني تَحوُّل العالم إلى حالة السوق، أي سيادة منطق الأشياء. ولأن السلعة شيء، فإن التَسلُّع قد يعني أيضاً التَشيُّؤ. فالتَشيُّؤ معناه أن يتحول الإنسان إلى شيء، تتمركز أحلامه حول الأشياء، ولا يتجاوز هو السطح المادي وعالم الأشياء، وتصبح العلاقات بين البشر مثل العلاقات بين الأشياء. أما التَوثُّن، فإنه يعني أن تصبح السلعة والشيء مركز الكون والوثن الأعظم الذي يعبده الإنسان. والتَسلُّع والتَشيُّؤ والتَوثُّن تعني، كلها، أن الإنسان يُحيِّد إنسانيته المُتعيِّنة فيسقط إما في عالم الأشياء (والسلع) المادية والذات الطبيعية المادية ويفقد إنسانيته المركبة ، أو يذوب في مطلقات لا إنسانية مجردة (المطلق العلماني: الطبيعة/المادة، والتنويعات عليه: الدولة ـ السوق ـ الإنتاج ـ الاستهلاك) ويفقد أيضاً إنسانيته.والتَسلُّع والتَشيُّؤ والتَوثُّن تعني نزع القداسة عن الإنسان والطبيعة وإخضاعهما للواحدية المادية وتَحوُّل العالم إلى مادة واحدة استعمالية بعد الهيمنة الإمبريالية الكاملة عليه. وهذه هي عملية الترشيد والتحديث، حين يُجرَد الإنسان ذاته ويقبل المجردات اللاإنسانية ويذعن لها. (بسطاويس، 1991 ، ص 67)

وبناء علي ما سبق فإن مصطلح التسلع يشير إلي أن :

- كل إنسان يصبح مرجعية ذاته، يدور في إطار عقله الذاتي ومصلحته الذاتية "العقل الأداتي الذاتي". بل إن الإحساس بكلية المجتمع ذاتها تختفي ويتفتت المجتمع إلى أجزاء متفرقة وعمليات منفصلة متخصصة فنية، يصبح كل منها

مستقلاً بذاته.

- الإنسان يدرك الواقع باعتباره حقائق جزئية منفصلة عن أي كليات مركبة، مادية أو غير مادية متجاوزة "البرجماتية ـ الوضعية".
- تحييد العالم ورؤيته باعتباره كياناً مادياً استعمالياً لايوجد أي غاية إنسانية من وجوده، بل إن أحلام الإنسان تصبح متمركزة حول السلعة مما يؤدي إلي انتشار الحسابات الرشيدة "المادية".فيتحول الإنسان والطبيعة إلى شيء ملموس يستخدم ويوظف، يباع ويشترى، بحيث يصبح كل شيء له ثمن. (لوكاتش، 1979، ص 101)

وعليه فالتعريف الإجرائي للتسلع يشير إلي أن :

العلاقات بين البشر تصبح آلية مجردة مثل علاقات البيع والشراء، تتجاوز وصفهم العياني، ويصبح التبادل بينهم مثل تبادل السلع بالنقود، وتحل العلاقات التعاقدية اللاشخصية الصارمة محل العلاقات التراحمية .

ت- الإتجار مصطلح مشتق من التجارة commerce وهو يشير إلي :-

- مجموعة من النشاطات المحددة في قانون التجارة التي تتيح للثروات أن تنتقل من الانتاج إلي الاستهلاك في القانون.
- مجموعة النشاطات التي ترتكز علي بيع منتوجات مشترا' بدون ادخال أي تحويل مهم عليها ، وبهذا المعني تفرق عن الصناعة من وجهة نظر اقتصادية.
- علاقات جنسية (غالباً ما تتحدد بعبارة تجارة جسدية) تستخدم علي وجه الخصوص للعلاقات خارج الزواج أو أشكال غير مشروعة من الزواج.(كورنو، 1998، ص114 .)

والإتجار مصدر يقصد به البيع والشراء ، والحصول علي ربح وهو التجارة ، وإذا كان محل التجارة مشروعاً كانت تجارة مشروعة كالإتجار في السلع والبضائع ، أما إذا كان محل التجارة غير مشروع فهي تجارة غير مشروعة كالإتجار في البشر Trafficking Inpersons ومنه الإتجار في النساء والأطفال .(عرفه ، 2004، ص171).

يحدد قانون حماية ضحايا الاتجار بالبشر " أشكال الاتجار بالبشر الخطيرة" على أنها:

الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي حيث يتم الدفع إلى ممارسة الجنس لأغراض تجارية عن طريق استعمال القوة أو الاحتيال أو الإكراه، أو حيث يكون الشخص الذي حُرض على ممارسة ذلك دون سن الثامنة عشرة. أوتجنيد شخص أو إيواؤه أو نقله أو توفيره أو الحصول عليه للعمل أو لتقديم خدمات، عن طريق استعمال القوة أو الاحتيال أو الإكراه، لغرض إخضاع الضحية لخدمة لا إرادية أو العمل سخرة أو العمل المقيد الذي يتم مقابل دين ويعرف بعبودية الدين. ليس من الضروري أن يتم نقل الضحية جسدياً من موقع إلى آخر كي يكون قد تم

وقوع الجريمة وفقاً لهذا التعريف.(Traffickin inpersons-report, 2009)

ويعرف الإتجار بالقصَّر : بأنه اختطاف قاصر أو نقله أو احتجازه أو محاولة اختطافه أو نقله أو احتجازه لأغراض غير مشروعة وبوسائل غير مشروعة .(عبد الحميد ، 2004 ، ص 7 .)

وبعبارة آخري فإن الإتجار في البشر يعني التسخير وتوفير المواصلات ، وتوفير المكان أو أستقبال الأشخاص بواسطة التهجير أو استعمال القوة أو أي وسيلة أخري للضغط أو الاحتيال أو أستغلال الحقوق أو استغلال الضعف لدي المرأة والطفل أو يسلم أموال أو فوائد للحصول علي موافقة سيطرة شخص علي آخر لغرض اللإستغلال .(الشمري،2004، ص 17)

والواقع أنه لا يوجد لدينا تعريف عالمي خاص وقاصر على الاتجار بالنساء والأطفال تحديدًا، وهذا ما يعد عائقًا أمام أي عمل فعال، بالنظر إلى أن عدم وجود مثل هذا التعريف ألمرتبط، كّليًا أو جزئيًا بعدة قضايا متعلقة بحقوق الإنسان والهجرة، والتهريب، والبغاء، والجريمة المنظمة يعيق القدرة على ملاحقةالمتاجرين بالنساء والأطفال، تحديدًا، وإيقاع العقوبة المناسبة بهم ومن ثم الحد من هذه الظاهرة .(المرزوقي ، ٢٠٠٥، ص.١٧)

ومن ثم فإن تعريف الاتجار بالنساء، والأطفال إنما يندرج ضمن الفهم العام للاتجار بالأشخاص وهو يعني" :الاستخدام والنقل والإخفاء والتسليم للأشخاص من خلال التهديد أو الاختطاف ، واستخدام القوة ، والتحايل أوالإجبار، أو من خلال إعطاء أو أخد دفعات غير شرعية أو فوائد لاكتساب موافقة أو قبول شخص يقوم بالسيطرة على شخص آخر بهدف الاستغلال الجنسي أو الإجبار على القيام بالعمل " وهذا هوالتعريف السائد والذي يستند إلى النص القانوني الوارد في برتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال وهو أحد" برتوكولات باليرمو "الثلاثة لعام (٢٠٠٠) ، والذي عرف الإتجار بالبشر بأنه"تجنيد ونقل وإيواء أو استقبال الأشخاص من خلال وسائل التهديد أو استخدام القوة أو غيرها من أساليب الإكراه والاختطاف والتزوير والخداع وسوء استخدام السلطة أو موقف ضعف أوإعطاء أو استلام دفعات مالية أو خدمات للحصول على موافقة الشخص على أن يسيطر عليه شخص أخر من اجل استغلاله. (بسيوني ، 2004 ، ص ٨٠)

وتتعدد صور ومظاهر الاتجار بالنساء، ويبدو أنها لن تكون قابلة للحصر بسهولة لأن التطورالتقني، والتقدم العلمي، سيفرزان لنا في المستقبل القريب صورًا ومظاهر للاتجار، والاستغلال ، ولعلنا نتذكر أن وسائل الاتصالات والانترنت قد أفرز حاليًا بعض صور الاستغلال الجنسي للمرأة والأطفال بصورة لم تكن موجودة ولا مألوفة من قبل علمًا أن بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء، والأطفال قد حدد أبرز صور

ومظاهر الاتجار بأنها تشمل استغلال الأشخاص للعمل في البغاء، أو أية أشكال أخرى من الاستغلال الجنسي، أو الإكراه على العمل أوالخدمات، العبودية، أو ممارسات مشابهة للعبودية؛ الأشغال الشاقة الإجبارية، أو إزالة الأعضا ء.

ومن خلال استقراء واقع هذه الجريمة ونطاق تطبيقها على المستوى العالمي فيمكن أن نحدد بأن النساء بصورة خاصة يخضعن لنمطين هامين من صور وأنماط هذه الجريمة وهما:

- الاتجار لغرض الاستغلال الجنسي. وهنا يتم الإجبار على ممارسة الجنس التجاري بالقوة والخداع والإكراه أو من خلال ممارسة السلطة والتأثير على الشخص الذي اجبر على القيام بمثل هذه الأفعال إذا لم يكن قد أتم سن الثامنة عشر
- الاتجار لغرض العمالة المنزلية وبصورها تجعلها تقترب أحيانًا من نطا ق الرق ،والسخرة. (عيد ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٦)

وترتيباً على ما تقدم فإن الاتجار بالبشر وفقاً لهذا التعريف يتألف من ثلاث عناصر أساسية وذلك على النحو التالي :

- الفعل المتمثل في تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو نفيهم أو إيوائهم واستقبالهم.
- الوسيلة المتمثلة في التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو حالة استضعاف أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر.
- الغرض من الفعل الاستغلال : الذي يشمل كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو الممارسات الشبيهة بالاستعباد.

وبناء على ذلك نستطيع **تحديد التعريف الإجرائي لمفهوم الإتجار بالقاصرات** في هذه الدراسة علي النحو التالي :

التسخيروتوفير المكان والمواصلات واستغلال ضعف القاصر واستغلال جسدها كسلعة لجني الإستثمار التجاري مما يعد انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية وهوفي جوهره، يخرق حق الإنسان الشامل في الحياة والحرية والتحرر من العبودية بجميع أشكاله وتعاني الضحايا الذين تتم المتاجرة بهم للاستغلال الجنسي ضررًا جسديًا ونفسيًا واجتماعياً جراء ممارسة نشاط جنسي قبل الأوان.وهو مقرون بمحددات هي :

- أن الطفلة القاصر محدد سنها مابين 6 : 15 عام
- تتسم أسرة الأطفال الذين يتم الإتجار بهم بالإضطراب والتفكك الأسرى.وتدنى الوضع الإجتماعى والإقتصادى لأسر هؤلاء الأطفال.
- يتم بيعه أو شراؤه أو عرضه للبيع من جانب شخص او مجموعة من الأشخاص
- إلى شخص أخر لقاء أجر أو أى شكل من المزايا.

- ان الغالبية العظمى لهؤلاء الأطفال ان لم يكن جميعهم يأتون من بيئات وثقافات فرعية تتسم بالتخلف الفكرى والثقافى وتدنى أوضاعهم المعيشية.

ث- الزواج السياحي:

الزواج ظاهرة اجتماعية تعكس حاجات الأفراد والمجتمعات إلى الحياة، وإلى أداء الوظائف المنوطة بأفراد المجتمع، والذين ينطلقون في الأساس وفي معظم الحالات من كونهم أزواجا أو زوجات يعيشون حياة أسرية سليمة، تمثل قاعدة الارتكاز المتينة التي يقيمون عليها فعاليتهم في المجتمع. (Paul, 1989, P,132)، والزواج في أبسط معانيه هو تعاقد منظم بين الرجل والمرأة، يتحملان تبعاً له مهام مؤكدة، فهو بصفة عامة عقد مشاركة بين الرجل والمرأة يبدو في الأصل من أجل الإشباع العاطفي، أو بمعني آخر هو نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية، وهو الوسيلة التي يعمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد صور التزاوج الجنسي بين البالغين.(الخولي، 1997، ص43.)

وللزواج وظائف عديده فهو يعتبر مدخلا لتشكيل الأسرة التي تعتبر أكثر النظم الاجتماعية محورية بالنسبة للمجتمع، وهو يقوم بوظائف عديدة، أولها أنه يساعد في تحصين النفس بقضاء الغريزة والرغبة الحميمية بين الزوجين، بطريقة مشروعة لا يترتب عليها أي فساد في المجتمع ،وتتحدد الوظيفة الثانية في أن الزواج يعتبر المدخل لتشكيل الأسرة قبل إنجاب الأبناء، وذلك حتى تنمو عواطف الأبوة والأمومة بالزواج. وعلى أساسها تنمو مشاعر الود والحنان انتظارا لوصول الأبناء، بحيث تصبح هذه الجوانب العاطفية والمشاعرية، هي المرجعية التي تتم على أساسها عملية التنشئة الاجتماعية. إلى جانب ذلك نجد أن للزواج وظيفة ثالثة على مستوى الأسرة، حيث يؤدى الزواج إلى إنجاب الأبناء الذين يلعبون دورا أساسيا في تأكيد قوة بناء الأسرة. يضاف إلى ذلك أن قيام الأبوين بعملية التنشئة الاجتماعية للأبناء يساعد على تأسيس منطقة تفاعل مشتركة، فالأبناء يشكلون عادة الساحة التي ينمو في نطاقها الأبوان ويسعون في الحياة وفق خبرة مشتركة. (ليلة ،2012، ص 30)

وحتى يصبح الزواج لائقا بالمستوى الإنساني، فقد فرضت عليه مجموعة من الشروط التي توفر له أهدافه، حيث المتعة المشروعة التي تسلم إلى إنتاج بشر يساعدون في دوران عملية الإنتاج بالمجتمع. وهو ما يعني أن هذه الشروط هي التي تخلع عليه الطابع الإنساني أو الاجتماعي. في هذا الإطار يعتبر سن الزواج أحد الشروط الأساسية للزواج، ويرتبط هذا السن بطبيعة السياق الاجتماعي من ناحية، ومن ناحية ثانية فإننا نجد أن سن الزواج يتحدد عادة بالسن الذي يصل فيه الفتى أوالفتاة طرفا الزواج، إلى حالة من النضج البيولوجي، حتى يتمكنا من تشكيل أسرة قادرة على الممارسة الجنسية الممتعة من ناحية، وعلى الإنجاب السوي من ناحية ثانية ويذهب أحد الباحثين إلى أن الزواج لا يحتاج إلى البلوغ الجسدي فقط،

وإنما إلى البلوغ النفسي كذلك.وتعتبر مدة الزواج هي الشرط الثاني حيث يتسم الزواج بالديمومة حفاظاً علي العمران وسلامة الأسرة من التفكك ، وكذلك الكفاءة كشرط هام لإتمام الزواج.(ليلة ، مرجع سابق ، ص 97)

وتحت وطأة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ظهرت أنماط مختلفة من الزواج وأشكال مستحدثة منها الزواج السياحي أو الزواج الصيفي، هو عبارة عن زواج يتم بين مسن عربي ثري ،وطفلة قاصر، ويتم ذلك الزواج بشكل شرعي ، وهو زواج مؤقت ، والغرض منه جنسي فهو زواج متعة ، وهو زواج باطل ولا يسمي زواجاً بل نوع من الزنا وتستر في مسمي الزواج وهو غطاء للدعارة وتفشي الأمراض الوبائية كالأيدز ولا يمت إلي مقاصد الزواج الشرعي بصلة .(غنايم ،2007 ،ص104)، وهو يضر بالمرأة إذ تصبح كالسلعة التي تنتقل من يد إلى يد ، كما يضر بالأولاد حيث لا يجدون البيت الذي يستقرون فيه ويتعهدهم بالتربية والتأديب.(عمران ، 2004، ص59.)

وعلي ذلك فأن تعريف الزواج السياحي إجرائياً هو : ذلك النوع من الزواج الذي يتم بين الأجانب وخاصة العرب وإمرأة مصرية ، والذي يستند إلى مقومات الزواج الأساسية من حيث سلامة العقد ، والمهر ، وموافقة الأهل ، إلا أنه لا يستمر لفترة طويلة ، وبذلك يفقد الغاية الأساسية للزواج السليم المتمثلة في تكوين أسرة آمنة ومستقرة ويمكن القول إن هذا النوع من الزواج لا يعد زواجا صحيحا وذلك لإفتقاده شرط التكافؤ بين الزوجين؛ لأنه يجب ضمان احترام الفتاة والحفاظ علي كرامتها عند الزواج.. وأقل وصف يمكن أن يطلق علي هذا النوع من الزواج هو. دعارة مقننة.، وأن الأب الذي يقدم بتزويج ابنته بتلك الطريقة لا يصلح أن يكون ولياً لها.

7. الدراسات السابقة:

بعد مراجعة التراث العلمي حول موضوع الدراسة تم تقسيم الدراسة إلي المحاور الأتية :

أ- المحور الأول : دراسات تدور حول الأسباب والعوامل الدافعة لزواج القاصرات:-

وتبدو في الخوف من العنوسة، والرغبة في الثراء ، وكان فقرالأسرة وانعدام فرص العمل أحد الأسباب الهامة ،وعدم المساواة الإقتصادية والتهميش الإجتماعى علي خلفية الخصخصة وتحرير الإقتصادات المحلية قد أدت الى توفير الفرص لإستغلال القاصرات ، كما أكدت الدراسات علي أن التمييز بين الجنسين مازال من العوامل التى تؤدى الى الاتجار بالأطفال، إضافة إلي حماية الفتاة من الانحرافات ولم تغيب التبريرات الثقافية لهذا الزواج وتبدو في وافتقاد الوعي القانوني والشرعي ، وآخير كان للواقع السياسي ومستجداته وطأته حيث ضعف

انفاذ القانون وتطبيقه مع قضايا الإتجار تحت وطأة الضغوط والاضطرابات السياسية (Padam,2003), (Jegr , 2004), (Gina,2005), (Yvonne, 2007)(حسن، 2007.)،(الجزار 2010) (وحدة الاتجار بالبشر 2011) (عبدالمنعم، 2008 ، ص 3)

ب- المحور الثاني دراسات تناولت نسب زواج القاصرات :

يقرر صندوق الأمم المتحدة أن التقديرات التقريبية تشير إلي نحو 700.000 مليون إمراة تتم المتاجرة بها عبر الحدود الدولية في العام ، وتشيرالتقديرات إلي أن نحو 200.000 إلي 225.000 إمرأة وطفل تتم المتاجرة بهم سنوياً، ويتم الاتجار بفتيات في سن 13 عاماً كزوجات بموجب طلبات البريد.وعلي المستوي الإقليمي تقدر دراسة للجنة الأوربية عام 2001 أنه يتم الاتجار بنحو 120.000 شخص في الإتحاد الأوربي ، ولا يقل عن 000. 200 من النساء، والأطفال من بلدان وسط أوربا وشرقها وروسيا يتم تهريبهم سنويا إلي دول المنظمة الأخري.

وتشير دراسة أن في الدول النامية حوالي 65 مليون من النساء بين 20 و 24 سنة كن متزوجات قبل عمر 18 سنة. ثلاثون مليون منهن يعشن في آسيا الجنوبية في الدول مثل البنغلادش، بوركينافاسو، جمهورية إفريقيا الوسطى، التشاد، غينيا، الموزمبيق، النبال، النيجر و أوغندا،.و يحدث زواج الأطفال في المناطق القروية في أغلب الأحيان و يقل في المناطق الحضرية. وكشفت الدراسات الحديثة مؤخراً أن المنطقة العربية بها أعلي نسب زواج الأطفال؛ حيث تتزوج واحدة من كل سبع فتيات في االمنطقة العربية ، و يوجد ذلك في أفقر البلدان وهي اليمن ، والسودان ، والصومال، وجنوب السودان – حيث بلغ نصيب الفرد من الدخل عام 2011 أقل من 2000 دولار أميركي . وفشلت الفتيات في تلك البلدان من أن تُمنع من الزواج قبل بلوغهن سن الثامنة عشرعاماً .وعلي الطرف الآخر فإن زواج الأطفال نادراً في تونس ، وليبيا والجزائر ، أما مصر – وهي أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان – فهي تضم أكبر عدد من الزوجات القاصرات في المنطقة.

وتشير الأرقام في مصر إلي تفشي هذه الظاهرة خاصة ما يسمي بالزواج السياحي حيث يشير النائب العام المصري إلي ضبط 9351 مخالفة توثيق دون السن القانونية ؛ مشيراً إلي أن محافظة القاهرة احتلت المرتبة الأولي ب 4102 حالة ، تليها المنصورة ب 3383، ثم طنطا ب 834 ، بينما جاءت الأسكندرية ضمن أقل المدن حيث ضبط 15 حالة فقط .وفي التقرير الأمريكي عن الاتجار في البشر الصادر عام 2009 أكد أن هناك رجالا خليجيين أثرياء يأتون لمصر للزواج من فتيات ممن هن دون سن ال 18 بما يعرف بظاهرة الزواج المؤقت ويتم عادة ترتيبه عن طريق سماسرة أو أهل الفتاة..

وتشير دراسة قامت بها جمعية حواء المستقبل بالإشتراك مع المجلس القومي للمرأة2011 أن ما يقرب من 300 حالة زواج لفتيات مصريات قصر تتم

من غير المصريين تسجل يومياً ، ويرتفع العدد في شهور الصيف حيث الموسم السياحي ليصل ل 500 حالة زواج. وفي دراسة أجراها مجلس السكان الدولي في مصر وضح أن سن الزواج يتراوح من 10: 16 وذكرت الدراسة أن 62 % من العينة أن أباءهن كانوا أصحاب الكلمة العليا في زواجهن. وفي دراسة أجراها مجلس السكان الدولي في مصر وضح أن سن الزواج يتراوح من 10: 16 ،وذكرت الدراسة أن 62 % من العينة أن أباءهن كانوا أصحاب الكلمة العليا في الزواج.
(Nair,s, 2003 , p.120) Osce,2000 , p,.9)(فرزانة، 2013 ، ص1)((United Nations, Population, 2012) (htp;//www.el wasat.com/portal/News-5557194.html),
http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1025)

ت- المحور الثالث :دراسات تتناول خصائص ضحايا زواج القاصرات :

تشير الدراسات من حيث الخصائص العمرية للقاصر تتراوح مابين 12 و16 عاما هى الأكثر زواجا ، وتمثل هذه الفئة 67% تليها الفئة العمرية من 16: 18 فى المرتبة الثانية بنسبة 33% ، ومن حيث الخصائص التعليمية فقد أشارت الدراسات إلي أن أغلبية البنات اللاتى يتزوجن بأجانب فى المرحلة الابتدائية بنسبة 83% ، وشكلت الأميات نسبة 17%، بينما تشير دراسة إلي الخصائص الاقتصادية؛ وفقاً للبنك الدولي أن أسر القاصرات هم من من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر بنسبة80% ، وبالنسبة للسياق الاجتماعي فكان الريف والمناطق العشوائية هي بؤر هذا الزواج ، ومن حيث الخصائص الشكلية وهي المحددة للمهر فإن المؤهلات الجسمية هي الفيصل في الإختيار من حيث؛ طول القامة ، والجمال، ولون البشرة، والعذرية ،وهي صفات محددة بشكل كبير للإختيار.(بثينة عوض : ، 2007)، .(, Yvonne, 2007)، (Jennifer, 2006).، (حسن، ،2007.)، (Olubunmi , 2008).

ث- المحور الرابع : دراسات تتعرض للوسطاء وعملاء المقايضة في زواج القاصرات.

تشير الدراسات إلي تعدد أنواع السماسرة المتورطين في هذه الزيجات، بل وتنوع وظائفهم ويأخذ الموضوع شكل شبكة للاتجار ، والبداية من سائق التاكسى ، وحارس البناية، إلى الوسطاء الذين يكون لهم مساعدون فى الخارج، ومعظمهم لديه شهرة فى الخارج. وكان للتطور التكنولوجي وجوده الفعال حيث سهل الأنترنت في عملية الإتجار والترويج لمثل هذا الزواج ،وسهل للسمسارالإتصال لتسويق سلعتهم ، وهى عبارة عن فتاة لا تتعدى الستة عشر عاما من خلال رسائل المحمول ، وباستخدام الإنترنت حيث يكون لكل سمسار كوافير خاص لتكون الفتاة ،والسماسرة أيضا متنوعين؛ فقد يكون محامي ، وقد يكون الطبيب والذي له مهمه عظيمة حيث يقو بترقيع غشاء البكارة لإعادة العذرية ، والَدلاَلات ،وأحيانا يكون أحد أقارب الفتاة.
(Padam,2003) (http://www.syria .com/var/print.php?id=1205)

(Olubunmi , 2008) Jegr , 2004 (Shelly , 2004)(،)(Rosenberg,2003

ج- المحور الخامس : دراسات تتناول آثار،وتداعيات زواج القاصرات :

وتتناول الأضرارالتي تنجم عن زواج الفتيات القاصرات ، وكان أولها ضياع حقوقها ، وسوء معاملة الزوج ، ثم العنف الجنسي مثل الدعارة الإجبارية، أو العبودية الجنسية والاستغلال الجنسي، والعلاقات غير الشرعية إضافة للإيذاء البدني، وحرمانها من الأمومة. ناهيك عن الفساد والتشرد للأطفال الذين ينشؤون من جراَء ، هذا الزواج المتسرع والذين لايعرفون مصيرهم، وتفشي الرزيلة ،والإنحلال الأخلاقي داخل المجتمع

Rosenberg2003،(Jennifer, 2006).(Gina,2005)
www.ismailia.gov.eg/family/Lists/List16/AllItems.aspx)

هـ- المحور السادس : دراسات تعرضت لحلول مطروحة لظاهرة الاتجار بالقاصرات:

وتؤكد الدراسات علي أهمية استخدام آليات رفع مستوى الوعى للطفل والأسرة، وتثقيف الأسرة منعاً لتعريض الأطفال لخطر الاتجار بهم من خلال الممارسات الثقافية مثل تشجيع الطفل ورعايتة، وإستخدام آليات الوقاية بدلاً من معاقبة الأطفال الضحايا،و بأن المنظمات الحكومية والأهلية ينبغي أن تكفل تطبيق إلزامية التعليم الأساسي. وأهمية التأكيد علي التمكين الإقتصادي، والسياسي ورفع الوعي الأطفال ، وأسرهم بالمخاطر من خلال برامج التعليم غير الرسمى، وضرورة تحسين معيشة هؤلاء الأطفال واتخاذ تدابير لمكافحة هذه الجريمة . (Padam,2003) Jennifer, 2006).(El-Mouelhy, 2012 ، (Shelly , 2004، (Olubunmi 2008)

و- الدراسة الحالية علي خريطة الدراسات السابقة:-

ترتبط عملية الاتجار بالنساء ،والأطفال والتي عرفت تصاعداً سريعاً في السنوات الأخيرة بقيمة الإنسان ، ومستوي المجتمع الذي ينتمي إليه ، وعلي الرغم من استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السالفة الذكر في تشخيص أسباب الظاهرة وتداعياتها علي القاصر ،إلا أنها تضيف إلي ماسبق دراسة نوع محدد من هذا الزواج، وهو الزواج السياحي حيث زواج الأثرياء العرب من فتيات الأسر الفقيرة في قرى ونجوع مصر، وهو نوع من الدراسات التي نحتاج إلي تتبعها خاصة بعد التطورات السياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع المصري ، ورغم الخصائص السرية والتنظيم المحكم لهذه الظاهرة ،إلا إنها تستحق الدراسة نظراً لأنها تعبير عن الاستغلال الجنسي للنساء ، والفتيات من ناحية ؛ وهي تعبير صريح عن الأزمة القيمية التي يعاني منها المجتمع المصري علي خلفية الأزمة الأقتصادية والإضطرابات السياسية التي يمر بها المجتمع من ناحية آخري ، ولأن مشكلة زواج القاصر مركبة يختلط فيها البعد الاجتماعي بما هو اقتصادي، وثقافي وقانوني، فإن ايجاد حلول آنية لها لا يمكن أن يتحقق بمجرد اللجوء إلى الحل التشريعي، وإنما لا

بد من اعتماد مقاربة شمولية، وهنا لا بد من القيام بدراسة اجتماعية تستهدف فهم هذه الظاهرة، وأسباب تفاقمها في وقت تراجعت فيها معدلات الزواج عموما، وارتفعت نسبة الوعي نسبياً؛ لطرح استراتجية تساهم في التقليل من هذه الظاهرة .

ثانياً : نحو إطار نظري موجه للدراسة :-

القوة الإجرائية لمفهوم التشيؤفي تفسير ظاهرة زواج القاصرات من أثرياء عرب (الزواج السياحي)

إن مفهوم "التشيؤ "reification ليس بمفهوم قديم ، وإن كانت مظاهره تبدو ملاحظة للعيان، إنه منتجٌ من منتجات الرأسمالية ذات المنهج السلعوي، فبعد أن تبوأت الرأسمالية سدّة النظام الاقتصادي المهيمن تمكن هذا المفهوم من التبلور والتحقق على أرض الواقع، وقد تطوّر وتحوّل من خطوة إلى أخرى فيما بعد، بفعل عوامل كثيرة من بينها: اقتصادية تكنولوجية، سياسية ، قامت على الاستغلال بالدرجة الأولى ، والتشيؤ قد يعتمد بالدرجة الأولى على خلخلة البنى الاجتماعية لهذه المجتمعات، وإعادة صياغتها انطلاقا من الفرد إلى الأسرة ثم المجتمع، وهو يأخذ مساريتم فيه استبدال العلاقات بين الاشخاص ، بالعلاقات بين الاشياء، وهذا يجري بفضل تحويل منتوج العمل و قوة العمل الى بضائع،و قد تناوله ماركس في كتابه" رأس المال" ، مستخدماً مصطلح "صنمية السلع" مستفيداً في تحليلاته من الاقتصاد البرجوازي في القرن التاسع عشر كمرجعية لتوضيح هذه الظاهرة. كما تكلم عنه المفكر الهنغاري "جورج لوكاش" إلا أنّه أخرج المفهوم من سياقه الفلسفي الفكري، ودلالته الاقتصادية إلى النطاق الاجتماعي (الإنثروبولوجي)، للحكم على طبيعة العلاقات الإنسانية التي تنبثق عن النزوع الاستهلاكي للفرد، ويؤسس لنزعاته الاستهلاكية. وتكلم عنه مفكرون ومنظّرون وكتّاب كثر، لكن. ما يهمنا هو أنّه أحد الإفرازات التي أنتجتها الرأسمالية، بعقلية الربح والخضوع، القائم على تجريد الإنسان من معناه وإسقاط مفاهيم السوق والنزعة الاستهلاكية على المفاهيم الإنسانية.(honneth, 1997 ,p.,176)

يربط لوكاش التشيؤ بالواقع الاقتصادي الرأسمالي دون النظر إليه من ناحية فلسفية بحتة ، ويركز علي مقولة الماركسية(تأليه السلعة) وفي ضوء ذلك يحلل لوكاتش نظرية التشيء فيري انها مرتبطة بمنطق التبادل السلعي بين الناس أن علاقة العمل القائمة بين الأفراد تضيع في علاقة كمية بحتة بالأشياء، ولذلك يزول الفرق بين الانسان ، وعمله ويتم التعامل مع الانسان من خلال السلعة ،وتصبح هذه الطريقة هي قاموس الحياة اليومية ، وهكذا تتحول وتتغير العلاقات الانسانية القائمة بين الناس في أشياء فتتحول القيم الانسانية الصرفة إلي قيم سلعية تتحكم بشروط العمل، وهكذا تتحول العلاقات البشرية إلي أشياء بسبب السلعة ،أو تأليه السلعة كما يقول ماركس ،ويركز لوكاتش في تحليله لقضية التشيؤ علي البعد الإنساني ،

والعلاقة القائمة بين الشيء والانسان، ويتوقف عند صنمية السلعة بإعتبارها المشكلة النوعية لعصرنا الحاضر ، فالسلعة من حيث هي نتاج للعمل الانساني إلا إنها مستقلة عن الانسان وغير خاضعة لتصرفه والسلعة هي نتيجة لعلاقة إنسانية بين العامل وصاحب العمل، ولكنها في الواقع حين تظهر في السوق تكون مرتبطة بشيء أخر هو النقد، أو تحدد قيمتها من خلال النقود، ولكن في العصور البدائية الأولي من تطور المجتمعات كانت تحل محل النقد المبادلات التجارية، فالفرق بين المجتمعات القديمة والمجتمعات المعاصرة هو فارق كيفي.(بسطاويس ، 1991 ص 67)

لقد أرتبطت أهمية السلعة في المجتمع القديم الذي يعتمد علي المقايضة بقيمة الاستعمال بمعني أن هدف الانتاج ذاته كان هو قيمة الاستعمال للسلعة وليس قيمة المبادلة ؛لأن الانسان لم يكن يتجاوز الكمية الضرورية للإستهلاك ، ولذلك فأن أهمية السلعة كانت مرتبطة بالإنسان الذي يستهلكها ، ولكن قيمة الاستعمال تنتهي لتصبح وسائل مقايضة ،وهنا يمكن أن نشير إلي المنعطف الكيفي الذي أحدثته سيادة السلعة التي ارتبطت بنشوء بنية تجارية في المجتمع فنصل إلي المنعطف الكمي حيث ترتبط حركة السلعة بحركة النقد أيضا، وأصبح وجود السلعة غير مرتبط بالإنسان الذي يستخدمها ، وإنما بالقيمة النقدية التي تحرك رأس المال في دورته نحو الزيادة ،أوالنقصان حسب تطورات السوق، والبنية التجارية، وهنا ينفصل مفهوم السوق من الناحية الكمية والكيفية عن السلعة و قيمتها الاستعمالية، ويرتبط بأشياء أخري بعيدة عن الانسان . (سوينجود، 1969 ،66)

ولذلك حين تسود السلعة ويصبح الإنتاج منفصلا عن حاجات الإنسان يتكون لدينا نظام انتاجي عام يعتمدعلي الرأسمال التجاري الذي يجني فائض الربح من عملية المبادلة أو الشراء أو البيع ، وهذا النظام يجمد العلاقات القائمة بين البشر ويجعلها تظهر في صورة أشياء وهذا هو التشيؤ . وهكذا بدل أن يتحكم الإنسان في الأشياء المحيطة به تتغير هذه الأشياء وتتحكم في حياة البشر، وبدل من أن يحاول الانسان تعديل الطبيعة من حوله للتفق مع حاجاته ، أصبح الإنسان يحاول أن يوائم نفسه مع الأشياء المحيطة به، ومن ثم أصبحت الأشياء هي التي تصبغ حياة الانسان وليس العكس، وهكذا أصبحت حركة السلعة ورواجها هي التي تحكم حياة البشر، وليس العكس ، والتشيؤ بهذا المعني يجعل العمل الانساني يبدو في صورة شيء جامد مستقل عن الانسان ، مما يعني استلاب الانسان وفقدان حريته حيث يخضع لقوة خارجة عن إرادته . (محمد ،2000 ، 71)

وفي ظل سلطة التشيؤ، وانتقال الأهمية من الإنسان المنتج إلى السلعة المنتجة، كقانون عام سائد محتكر، يخضع الكائن إلى غيبوبة استلابية على كافة المستويات ،الفكرية، والوجودية ،والحياتية، متماهياً مع كينونة الشيء موازياً له، فيفقد القدرة على إدراك ذاته، وتتمحور أهدافه بل تنحصر ضمن نطاق ضيّق لا يتجاوز السطح المادي البسيط، وتتلاشى نزعته الإنسانية اتجاهاً وبنيةً ووعياً

وسلوكاً، فيحدد قيمته بصورة آلية بمقدار ما يملك من الأشياء التي تميزه عن غيره، وبالتالي تضمحل سلطته كإنسان وتبرز سلطة الشيء لتعيد صناعته وتشكيله وفق تنميط مؤدلج، وبالشكل الذي تريده الجهة الصانعة الحاكمة. لقد خلق المجتمع الرأسمالي والشركات المتعددة الجنسية المُهيمنة نموذجاً مُوحداً لإنسان اليوم الذي تحوّل إلى مشروع، أمّا حياته فهي رأس ماله، ومهمته تنحصر في استثمار رأس المال هذا قدر الإمكان، وبذلك يبدأ مرحلة «التشيؤ» (التحوّل إلى شيء).وعلي ذلك تصبح الأشياء التي يصنعها الإنسان تدخل هي نفسها في تشكيله. هكذا تغدو قيمة الإنسان في قابليته للبيع، بعدما تحوّل كلّ شيء للبيع، ليس فقط السلع والخدمات بل الأفكار، والفن، والابتسام، والقناعة والأجساد. (آلان،،2007، ص 45)

وفي ذات السياق يتحدث ماركوز عن دور التشيؤ الذي يجعل من علاقات الناس خاضعة لمعيار الأشياء والسلع، فمتى تجسد هذا الغرض تضاءلت أبعاد وجود الإنسان، ليحل التشيؤ الموقع الرئيس في تحديد العلاقات العامة بين الأفراد، مما يزيد من اتساع الهوة بين الإنسان وذاته ومجتمعه. (زكريا ، 2005 ، ص 267)

أو كما يقول هابرماس "إن عالما مشيئا، هو ، عالم جرد من إنسانيته". (هابرماس ،1995، ص127)

وبناء علي ذلك نستطيع صياغة إطاراً تفسيرياً لظاهرة زواج القاصرات من أثرياء عرب يدور حول عدد من القضايا:

أ- إن المرأة - من حيث هي أحد عناصر هذا النظام المجتمعي الهائل- ليست أكثر من سلعة تتحدد قيمتها عبر قدرتها على الإشباع، فهي إذن تسعى جاهدة للانخراط في معمعة هذا الصراع للحصول على حصتها من اللذة أولا، وللحفاظ على وجودها ككيان ذي قيمة في هذا النظام ثانياً.

ب- بناء على المقاييس التي يتم من خلالها تنميط المرأة مسبقا، فإنها محكومة بالانصياع لقانون السوق الذي يحكم عليها بتقديم نفسها كسلعة، ومحاولة تثمين هذه السلعة بكافة الوسائل التي توفر لها قيمة تبادلية مقبولة، وذلك عبر استنزاف إنسانيتها التي يتم هدرها قبل دخولها إلى هذا السوق، ثم "إعادة تصنيعها" في قوالب جديدة قابلة للاستهلاك، وتلميعها بكافة عوامل الإبهار لجذب أنظار المستهلكين. وهكذا يترجم التشيؤ نفسه إلى تسلع.

ت- إن الجنس وأداته (جسد المرأة) استطاع العقل الأداتي توظيفه على النحو الذي يحفظ للنظام الرأسمالي تماسكه وتواصله؛ فالمرأة – بحسب الرؤية الأداتية – مجرد شيء، تُختزل قيمتها في قضاء الوطر (أوالإشباع الجنسي) وحسب.إن العقل الأداتي لا يهتم هنا بشكل العلاقة الذي تم به هذا الإشباع؛ فالمرأة مجرد جسد لجلب المتعة، ولا فرق بين ما إذا كان المستمتِع به زوجاً، أو عابر سبيل، وفي هذا الإطار يتم زواج القاصر بالثري العربي ؛

إذ يقوم الزوج بشراء المتعة الجنسية والخدمات الأخرى من المرأة، مقابل إعالتها فوق مستوى سد الرمق عادة، ولكن دون الوصول إلى مستوى الرخاء ورغد العيش.إن قيمة المرأة – في هذه الحالة – تعتمد على جاذبيتها ويشارك في تحديدها وترويجها وسطاء وهكذا تشكلت عناصر الاتجارحيث السلعة والوسيط والسوق.

ث- إن الزواج السياحي يتضمن صورة أو أكثر من صور الركن المادي في جريمة الإتجار بالبشر خاصة النقل والإستبدال ؛ فالزوجة القاصر يتم نقلها من بلدإلي آخر ، ويتم استقبالها في بلد آخر ، كما يتم هذا الزواج عادة بإحدي الوسائل التي تقوم علي الاحتيال أو الخداع من جانب السمسار أو الزوج والوعد بحياة أفضل ، أو قد يتم بإساة استعمال السلطة الأبوية علي البنت وإجبارها علي الزواج ، أو استغلال ضعف المجني عليها ، وهي هنا القاصر وفي الغالب ما يتم تقديم أو قبول مبالغ مالية أو مزايا للحصول علي رضا الشخص صاحب السلطة علي البنت المراد استغلالها ؛ وهو هنا قد يكون الأب أو متولي تربية البنت القاصر .

ج- ولأن التحايل في المجتمع المصري صارله ثقافة ، وصار تعاملاً برجماتيا صرفاً فأن زواج القاصر من ثري عربي يعد مجالاً أوسع للتحايل حيث يتم الزواج في مناخ تتحقق فيه مصالح فردية شخصية ، وتبدأ سلسلة التحايل ابتداءًا من التحايل علي القانون من خلال لجوء الأهل إلي عملية التسنين ، ودفع الرشاوي للمسؤول حتي يحصلوا علي مستند رسمي يسمح للقاصر بإتمام الصفقة ، ثم التحايل علي حق المرأة في المهر والذي قد يُحدد في شكل مادي بأسم أحد ذكور العائلة ، وآخير التحايل علي الشرع بللجوء إلي المأذون الغريب ،أو غير المختص في القرية أو الحي ، أو يعقد للفتاة بعقد عرفي.

ثالثاً : الإطار المنهجي للدراسة الميدانية:-

نوع الدراسة :-

تنتمي هذه الدراسة إلي الدراسات الوصفية التحليلية إذ سعت إلي رصد، وتحليل ظاهرة زواج القاصرات من أثرياء عرب بالاستناد إلي مفهوم التشيؤ ؛ لتحديد انعكاس هذه الظاهرة علي القاصر ، والأسرة و المجتمع والمحاولة للوصول إلي استراتجية لمواجهة هذه الظاهرة.

1. منهج الدراسة :

تجري الدراسة وفقا لمنهج البحث الوصفي حيث يقوم المنهج الوصفي بوصف ما هو كائن وتفسيره وهو يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع ، كما يهتم أيضاً بتجديد الممارسات السائدة ، والتعرف على المعتقدات

والاتجاهات عند الأفراد والجماعات وطرائقها في النمو والتطور.(جلبي : ، 2005 ، ص 185)،وغني عن البيان أن هذا المنهج يستجيب لطبيعة القضية المطروحة ، و سوف تعتمد هذه الدراسة علي المنهج التحليلي الوصفي ذي الطابع الكيفي حيث يتضمن أسلوب التحليل الكيفي مايعرف بمستوي تحليل الوحدات الصغري ، أو التحليل محدود النطاق ، وذلك من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من المقابلات الفردية المتعمقة ، ومحاولة التعرف علي ظاهرة الزواج السياحي من حيث ملابساتها وظروفها ، وتحديد الأسباب التي تكمن خلف هذه الظاهرة ، والتعرض لنسب هذه الظاهرة في المجتمع المصري ، بل والتنبؤ بتطور الظاهرة في المستقبل وذلك من خلال الاستناد إلي منهج دراسة الحالة ، هذا إلي جانب تحليل العوامل التي ربما تكون مسئولة عن بزوغ هذه الظاهرة في المجتمع االمصري،، والوقوف على أبرز مظاهر هذه القضية في إطار من التفسير والتحليل.

2. أدوات جمع البيانات :

تمثلت أدوات جمع البيانات التي استخدمت في هذه الدراسة في أدا تين هما :-

أ- **أداة الملاحظة:** علي اعتبار أن أداة الملاحظة وسيلة فعالة في جمع البيانات للمساعدة في رصد الظاهرة ، والأسباب التي تقف خلفها حيث الحالة العامة للفتاة ، والدلالات الشكلية لها كأدة جذب ، والأسرة وشكل المنزل والتغيرات أو التجديدات الطارئة عليه بعد هذه الزيجة .

ب- **دليل دراسة حالة: -** فقد قامت الباحثة بدراسة متعمقة لعدد من الحالات قوامها (عشرون حالة) وقد راعت الدراسة أن يكون العدد الأكبر للحالات من القاصرات لأنهم هم أصحاب القضية لذلك تعاملت الدراسة مع عشرة حالات من القاصرات ، ولأن الأباء أو القائمين علي تربية الفتاه(الولي) لهم اليد الطولي في إتمام هذه الصفقة فكان نصيب الدراسة منهم سبعة حالات خمسة منهم الأباء أو الأمهات، واثنين كان الأخ الأكبر هو من يقوم بدور الولي ، ولم تغفل الدراسة دور الوسطاء والتي بهم يتم إتمام الصفقة؛ وقد تم التعامل مع ثلاث حالات ما بين محامٍ- وسائق تاكسي - وخاطبة .وذلك من خلال دليل مقابلة مفتوح يتيح للحالة الحديث بحرية في الإدلاء برأيه.

ت- **الإخباريون:** حيث استعانت الباحثة بالإخباريين، وهو سائق تاكسي من السكان المقيمين في مكان الدراسة ،فضلا عن الاستعانة بإحدي النساء القائمات بالخدمة في الأعمال المنزلية ، وكان لهم دور ملحوظ في توصيل الباحثة بالأسر التي يتم فيها هذا الزواج ، ومساعدة الباحثة علي توطيد العلاقة بينها وبين الحالات، ومنح الثقة لهم ، وهو ماسهل إجراء الدراسة خاصة أن الباحثة ليست من أهل مكان الدراسة ، وهو مجتمع ريفي يخشي دائما من الغرباء.

ث- **دليل دراسة الحالة وأقسامه :** تكون الدليل من أربعة محاور أساسية بالإضافة إلى المحور المتعلق بالبيانات الأساسية ويشتمل علي سمات وصف الحالات، وملامحها العامة حيث الحالة التعليمية– العمر - عدد مرات الزواج- طريقة توثيق الزواج واجراءات التوثيق - والحالة الاقتصادية للأسرة ، وتبدو في ملكية الأرض أو أي عقاروغيره –ومن يعمل أو لا يعمل ، و يتعلق البند الأول بالهدف من الزواج ، وظروفه ويشتمل علي (طريقة عرض الفتاة - قيمة المهر وشروطه - مدة الزواج -عدة المطلقة)، ويرتبط البند الثاني(بأسباب الزواج ومبرراته وتضمن موقف الفتاة من هذا الزواج - مواصفات الفتاة المُعرضة لهذا الزواج- نظرة الفتاة لنفسها ومدي رضاها عن هذا الزواج)، وكان البند الثالث عن(تحديد دور الوسطاء- تحديد دور الولي -الأسباب التى تدفع بسماسرة الزواج السياحى لهذه المهنة) .وآخير كان البند الرابع الذي تناول موقف الحالات من الظاهرة وتطورها في المستقبل (رأي الحالة في مواجهة هذا النوع من الزواج -رأي أرباب الأسر من الظاهرة وتطورها)

ث - مراحل صياغة الدليل : لقد مر الدليل في صياغته بعدد من المراحل والتي من أهمها مرحلة الصياغة المبدئية في ضوء أهداف الدراسة ، ثم مرحلة التحكيم ، ثم التعديل بعد التحكيم بإضافة بنود ، وحذف أخرى وتفسير الصياغات غير الواضحة وتجريب الدليل للتأكد من صلاحيته ثم التطبيق الفعلي.

3. مجالات الدراسة :

أ- **المجال المكاني** : اتخذت الدراسة محافظة الجيزة كمجال مكاني للدراسة ،وقد انطلقت الدراسة من جنوب الجيزة وبالتحديد من قرية المنوات التي تمثل ثالث قرية تابعة لمركز أبو النمرس ، على بعد 90 كم من مدينة القاهرة. وتعدادها 6258 نسمة و يحدها من الشمال قرية ميت قادوس ومن الشرق قرية ميت شماس ومن الجنوب قرية أم خنان، ومن الغرب قرية مقار، وتقع بجوارها مدينة أبو النمرس ومدينةالحوامدية ، وجاء إختيار هذا المكان بناء علي دراسة امبيريقية سابقة قام بها المجلس القومي للطفولة والأمومة بالإشتراك مع جمعية حواء المستقبل أكدت فيها أن منطقة أبو النمرس من المناطق التي يزيد بها الزواج السياحي .خاصة وأن قرى المحافظة تتسم بإنتشار الفقروالتي وصلت نسبته ببعض المراكز إلي 50%.و البطالة ، ناهيك عن ارتفاع نسبة الأطفال داخل الأسرة خاصة الفتيات ، وعدم إلتحاقهن بالتعليم و قلة فرص العمل، وقد زادت نسبة الفقر في قري محافظة الجيزة بعد الثورة بنسبة حوالي 40% بسبب البطالة، مما جعلها بيئة خصبة لإتاحة الفرصة لقيام نظام من التجارة غير المشروعة منها الإجبار على الزواج من خلال الإغراءات المادية، و وجود عدد من سماسرة الزواج سواء القسري ،أو العرفي، و التشجيع عليه بالضغط و

إغراء الوالدين، وإنتشار حالات زواج القاصرات في بعض قرى محافظة الجيزة منها المنوات، منطقة الدراسة.

ب- **المجال البشري** : اتخذت الدراسة الحالة كوحدة تحليل وقد اتخذت الدراسة 20 حالة تضم القاصر ، والولي القائم عليها وكذلك الوسطاء كمحور للمجال البشري ، وقد روعي في إختيار الحالات المرور بتجربة الزواج من ثري عربي ، وكذلك كان السن بالنسبة للقاصر محور اهتمام من قبل الدراسة ، ولم تغفل الدراسة الحالة التعليمة ، ولا مستوي الدخل ، ونسبة من يعمل أو لا يعمل من الأباء أو الولي، وقد اقتصرت الدراسة على الطبقة الدنيا والتي تم تحديدها وفقاً لمحك الدخل والملكية ، وقد انطلق هذا التحديد من كونها الطبقات الأكثر تأثراً بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية سواء على مستوى بنية المجتمع الداخلي أو السياسات التي فرضتها العولمة حيث تعاني تلك الطبقات بما يسمى بحالة القهر الفائض (سواء بسبب قهر النظام السياسي أو قهر الظروف الاقتصادية أو المعيشية ، أو قهر الفقر بالإضافة إلى تخلف الوعي الاجتماعي والسياسي، وهو ما يدفع هذه الفئات إلى هامش المجتمع، وتجعلها تعيش حالة من نصف المواطنة حيث تُفرض عليها الالتزامات دون منحها فرصة للتمتع بالحقوق ، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تتصرف هذه النوعية بطريقة الخلاص الفردي في محاولة لتأمين بقائها .

ت- **المجال الزمني** :انقسم المجال الزمني للدراسة الميدانية إلي ثلاث مراحل:-

- المرحلة الاستطلاعية .
- مرحلة إعداد وتصميم دليل دراسة الحالة .
- مرحلة جمع البيانات وتحليلها.

وقد استغرقت هذه المراحل في الفترة ما بين أول يناير 2014 وحتي أخر شهر مارس عام 2014 .

4. إجراءات اختيار الحالات : تم عمل مقابلة متعمقة مع الحالات ، وتم اختيار عدد من الحالات قوامها 20 حالة، وهي الحالات التي وافقت علي إجراء المقابلة ، وتم اختيارها بطريقة عمدية وكانت موزعة كالأتي : عشرة حالات للفتيات ، وسبع حالات للأباء ،والقائمين علي الفتاة ، وثلاث حالات للوسطاء ،المسهلين لعمليات الزواج .

5. سمات وصف الحالات وملامحها العامة :

أ- احتلت الفئة العمرية من االثانية عشر عاماً إلي السادسة عشر عاماً الترتيب الأول في نسب الزواج السياحي في منطقة الدراسة بمقدار سبعة حالات من مجموع القاصرات ، ثم تليها الفئة العمرية من السادسة عشر إلي الثامنة

عشر بواقع ثلاث حالات؛ وهو ما يدلل علي ايجابية العلاقة بين صغر السن للقاصر والإقبال علي الزواج منها،أما بالنسبة لبقية الحالات فأن الشريحة العمرية من خمسين عاماً إلي خمس وستين عاما يدخل فيها ست حالات ، وكان الأربع الحالات الأخيرة تدور ما بين الشريحة العمرية خمس وعشرين عاما ، وتنتهي عند خمسة وأربعين عاماً.

ب- من حيث الخصائص التعليمية للفتاة القاصر فقد اتضح أن سبع حالات متسربات من التعليم الأساسي ، وثلاث حالات أميات،بينما كانت الأمية نصيب خمس حالات من الأباء ، بالأضافة إلي الخاطبة ،وكان التعليم المتوسط والتعليم الإعدادي من نصيب االإخوة القائمين بدور الولي وسائق التاكسي ، وكانت حالة واحدة منها تنتمي للتعليم العالي، والتي يمثلها المحامي؛ ويقوم آحياناً بدور الوسيط أو السمسار، وأتفقت أسباب التسرب ،والأمية علي أن الفقر هو العامل المشترك في التخلي عن التعليم مما شكل فرصة للاتجار بالقاصر، زد علي هذا أن نسبة التسرب من التعليم قد زادت بعد 2011 عن ما قبلها نظراً للضغوط الاقتصادية ، وهذا ما تعبر عنه النسب الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة حيث تشير إلي ، إلى ارتفاع نسبة التسرب من التعليم في المرحلة الإبتدائية بنسبة 0.4% للعامين الدراسيين 2009 /2010 - 2010 /2011 ، مقابل 0.2% للعامين الدراسيين 2008 /2009- 2009 /2010.وهو ما يؤكد أن هؤلاء الفقراء كما يعانون من الفقر المادي يعانون أيضاً فقر القدرات والحرمان البشري .

ت- رصدت الدراسة أن البطالة كانت من نصيب الآباء حيث جميعهم ممن يعمل في أعمال يومية غير مستقرة بالإضافة إلي الأخوة القائمين بدور الولي ، ولم يختلف عنهم أيضا الوسطاء المشاركين في إتمام هذه الصفقة، والفتيات القصر المتسربات من التعليم، والأميات مما جعل الجميع يتفق علي تحقيق هذه الزيجة للحصول علي دخل سريع ،لاسيماأنها صفقة مربحة لكل الأطراف ، وهو ما يشير إلي قوة التغييرات المتفاعلة مع العولمة وتداعياتها، والتي أسهمت في ظهور فجوات متزايدة من الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع في قدرة الاقتصاد علي استيعاب الطلب علي العمل نتيجة لانسحاب الدولة من مجال الاستثمار، وتراجعها عن الالتزام بالتشغيل؛ مما أدي إلي إرتفاع معدل البطالة بشكل عام، وإرتفاعها بين الإناث أكثر وبالتحديد بين إناث الريف ،حيث بلغت نسبة المتعطلات طبقاً لبيانات 2006، 19.6% مقابل 6.3 % للذكور مما ترتب عليه انعدام فرص مستقرة للدخل .(عبد الجواد ،2010 ص 3) ، وقد كشفت إدارة معايير العمل الدولية بمنظمة العمل الدولية فى جنيف أن الاضطربات التي لحقت بالأنشطة الاقتصادية عقب ثورة 25 يناير أدت إلى زيادة معدلات

البطالة في مصر إلى ما يقرب من 12 %مقابل 8.9 %خلال نفس الفترة من العام الماضي.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=820044&eid=816/3marH2012

رابعاً تحليل البيانات للإجابة علي تساؤلات الدراسة:-

1. الزواج السياحي :الهدف منه، وظروفه في مجتمع الدراسة:-

أ- استقراء حالات الدراسة يكشف عن أن الهدف من هذا الزواج هو الثراء المادي، وأنه فرصة لتحقيق طموحات مادية، وتحسين مستوى المعيشة من خلال الأموال التى يدفعها العربى، ويحصل الأب من هذه الزيجات علي عدة مزايا أهمها : المهر وهو مبلغ مالي يدفعه الزوج يتراوح ما بين ثلاثة أو خمسة آلاف جنيه ، أما الفتاة فتحصل علي الهدايا الذهبية (الشبكة) التي يتراوح ثمنها بين أقل من عشرة آلاف جنيهً إلي ستين ألف جنيه، فضلاً عن الملابس والهدايا الأخري التي تصل في بعض الأحيان إلي السيارة،ويتوقف حجم الأموال المدفوعة علي سن الفتاة ثم جمالها ،وملامحها الجسمانية، بالإضافة إلي أهم شرط وهي أن تكون الفتاة عذراء.كما أن البحث عن الثراء هو نفس الهدف بالنسبة للسمسار ؛ حيث الرغبة فى توفير دخل سريع يوفر حياة كريمة مؤمنة له ولأسرته .

وقد أشار (الإخباري) أن عمولة سمسار الزواج تصل إلى أربعين ألف جنيه، ويمنح العروس من خمسة إلى عشر آلاف جنيه، ويصبح أكبر الفائزين فى الصفقة ، ثم المحامى الذى يكتب عقد الزواج العرفى لمدة محددة ،ربما تكون لساعات ،أو ليوم واحد فقط ليضفى شيئا من الشرعية، هو الطرف الآخر المستفيد، وتكون نسبته 25% من مبلغ العروس الشهود على العقد، وأخذ ألفين جنيه أجرته.

تشير حالة من الفتيات (لما جابولي سيرة الجواز كان عندي 16 سنة وانا طالعة من سنة رابعة ماكنتش غاوية علام وأنا طول عمري نفس أشتغل واجيب قرش ،ودلتني واحدة صحبتي من البلد علي راجل بيجوز البنات من رجاله عرب وروحتله ، والراجل جه وقال لأبويا عندك عيله مطلوب ايداها في جوازة كويسة وهي هتتكسي وتتصيغ وتقعد في شقة في مصر ، ويمكن كمان تسافر مع جوزها ويمكن تبعتلك تحج وتجيب لأخواتها عقد عمل في السعودية)

وتروي حالة آخري (أبويا هو اللي راح للسمسار وعرض عليه يجي يشوفني أنا واخواتي ، واتفق معاه السمسار انه يجي ينقي واحدة مننا ، وجه واختارني انا وقال البت دي (فايرة ولونه) وكنت يومها بنت 14 سنة وبعد يومين جه وجاب العريس وقبض ابويا 3000 جنيه والسمسار خد 1000، وجابولي نهاريها دهبتين وهدوم واكل وخدوني علي مصر، وادين رجعت وهما صرفوا الفلوس علي الأكل والشرب)

بينما يشير (أحد السماسرة) "ده في رجالة بقت تقوم بايجار مرتاتهم بالأسبوع والشهر مقابل مبلغ من المال يجي ويعرض مراته لامؤاخذة علي السمسار للايجار لما بيكون مزنوق في فلوس والدنيا واقفة معاه وبينشر بين الجيران أن مراته راحت عند حد من قرايبها ويكفى على الخبر ماجور)

وتأمل الاستجابات السابقة يكشف إن الاستلاب الرأسمالي يحرم الإنسان من عنصر هام من بنيته الوجودية كإنسان و هي القدرة على اتخاذ القرارات ،فهو يمنح الإنسان شكلياً حرية قراراته الفكرية و المادية ، دون أن يتيح له الفرصة ليدرك أن اختياراته هذه زائفة يُوحى بها إليه من فوق من خارجه ليصبح أداة في خدمة مصلحة معينة لا تتعلق به و بإنسانيته ، .وهكذا تستطيع هذه الحضارة المادية أن تقنع الإنسان المستلب أن رفاهيته مربوطة بالإشباعات المادية وهي في الحقيقة اشباعات زائفة وكأنها تجعله يرى الرفاهية في الشقاء، إن هذه العملية تجعلنا ندرك زيف الحرية الملازمة للمجتمع المعاصر ، فدوماً هناك حاجات ملّباة لكنها حاجات مخلوقة من خارج الإنسان مفروضة عليه ، و هذه العملية تدور بدون توقف في شكل يختفي فيه المجال الفردي الخاص بالمرء ، ويتوحد الفرد و المجتمع كمجموع في سلسلة من المتناقضات .(زكريا،2005 ، 34)

ب- إن الرغبة فى الثراء ، يدفع بعض الأهالى إلى التمادى فى بيع فتياتهم،وتكرار عملية الزواج بصورة متكررة بغض النظر عن الانتظار لإنتهاء العدة أو الإنفصال من الزوج قبل بلوغها سن العشرين من عمرها، وهو السن التي يقل فيه فرص الفتاة ويقل الإقبال عليها من العرب ، وتشير الدراسة إلي نسبة الفتيات ممن أقدمن علي تكرار تجربة الزواج السياحي خمس مرات دون انتظار العدة كانت أربع حالات ، بينما بلغت نسبة الفتيات ممن تزوجن أكثر من ثلاث مرات إلي حالتين ، ووصلت حالة واحدة لعشرة زيجات لم يفصلها سوي يومين، بينما كانت ثلاث حالات قد مررن بتجربة الزواج مرتين فقط من إجمالي الحالات المدروسة،كما أن مدة الزواج مقرون بالمبلغ ، فكلما زادت المدة زاد المبلغ المدفوع .

تقول إحدي الحالات(انا اتجوزت 10 مرات،أول جوازة كانت وانا عندي 13 سنة ، وخلال 5شهور اتجوزت اكتر من مرة ،وفضلت علي كده لغاية ما قل الطلب لما وصلت 19 سنة كما تقول «لما بتكبر البت ويبقي عندها 20 سنة، فرصتها بتقل ، لأن الراجل العربي عاوز يتبسط مع واحدة صغيرة وتكون مش فاهمة حاجة لسه .

وتحدد (حالةآخري) قيمة المبلغ المدفوع قتقول (الأسبوع 1000 جنية وكل ما يزيد أسبوع يزيد ألف)

وتشير حالة في الثامنة عشرة تقول (اتجوزت من ثلاث رجالة في أقل من سنة ونصف، كانت أول مرة وانا عندي ستاشر سنة وجه السمسار لأبويا ومعاه

رجل خليجي وأدي لأبويا عشرة تلاف جنيه وعمل عقد عند المحامي وانا ماعرفتش اخد حاجة منه بعد كده لكن في المرتين التانين كنت اتعلمت ازاي اتعامل مع اجوازي وازاي اخد منهم اللي أنا عاوزاها من هدايا ووفلوس وآخر واحد كان سنه يجي 75 سنة وخليته اشترالي عربية.)

وتأمل الاستجابات السابقة يصل بنا إلي نتيجة مؤداها :- أن تيه العولمة قد أدخل المجتمع المصري في دوامة من التغيير السريع أشبه بالإعصار نتج عنه أزمات وكوارث اجتماعية واقتصادية، ونفسية كان من أهمها انهيار منظومة الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، وهنا لا يمكن الحديث عن مجتمع الأمان دون الأخذ في الاعتبار أن أنماط الأمان ومفرداته لا تتولد أو تنمو من فراغ بل تنمو وتتطور في بيئة اجتماعية قائمة لها ثوابتها ومتغيراتها وطموحاتها وتفضيلاتها ، وقبل ذلك وبعده البنية المجتمعية وقيمها وثقافتها ودرجة التطور التنموي وهنا نلحظ تفسخ النظام العائلي وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية مما أدي إلي ضعف دور العائلة في تأمين الحماية والرعاية لأطفالها واختلال القيم الاجتماعية نتيجة لإهدار المباديءالأساسية لحقوق الإنسان حيث ينتشر الجنس التجاري علي خلفية استدراج المرأة والطفل كسلعة وتحول مفهوم النظام السياحي في المجتمع إلي نظام يقوم علي تشويه الانسان وتشيؤه / مما يجعله سلعة معرضة للبيع والشراء وهو ما يخالف القيم الانسانية.و يؤدي إلي تفشي الرزيلة والفساد الأخلاقي في المجتمع. وهو ما يؤكد سلعنة المرأة وتحويل الجنس إلي سلعة قابلة للعرض والطلب

وتتفق النتيجة السابقة مع (دراسة كريب) حيث لا قيمة للإنسان في ظل الرأسمالية إلا بدوره في عملية الانتاج والاستهلاك والربح والتراكم المادي الناتج عنها. ونظام السوق في الرأسمالية يحول شبكة العلاقات الاجتماعية إلى شبكة من علاقات التبادل بين الأشياء حيث تعكس القيمة النسبية للسلع المختلفة ، شبكة العلاقات القائمة بين الناس ، ويتحول الأفراد إلى سلعة وفقاً لمعادلة العرض والطلب وفي إطار العمليات الداخلة في تشكيل التشيؤ Reification تُخلق بنى اجتماعية خارجية يصبح بنو البشر مجرد دمى فيها .(كريب ، العدد 244 ، ص 219)

ت- أن هذا الزواج يتم في ظروف قسرية استغلالية تتسم بالعنف؛ فقد كشفت الدراسة من رصد خصائص الضحايا إلي أن الفتيات جميعهن تزوجن قبل بلوغ الثامنة عشر عاماً ،وكان ثلاث من أزواجهن في العمر من 50:40 سنة ،وأربع حالات متزوجات من أزواج عمرهن بين 50: 65 سنة ،وثلاث حالات من الفتيات متزوجات من رجال مابين 65 : 70 سنة. ولكي يزيد القسر، والاستغلال فأن مدة الزواج تراوحت أسبوعين ،أو شهرين ،أو سنة بحد أقصى لتنتهي هذه الزيجة، موضحة صور متضاعفة من الاستغلال، فالزواج يتم في سن صغيرة لرجل طاعن في السن ولمدة قصيرة.ولنا أن نتخيل الاستغلال الجنسي حيث الفجوة بين عمر القاصر

وعمر الزوج وهي الفجوة التي تلخصها (أحدي الأمهات بقولها) (كان بيربطها في السرير كل ماكان بيبقي عاوز يعاشرها ، ويضربها لحد ما جتتها أزرقت كلها ، ويبقي مبسوط وهو بيعمل فيها كده)

وتقول حالة أخري عن(ليلة الزفاف)كان زى الزفت وبيأخد مقويات ومكنتش عارفة بحسبه علاج زى ما فهمني ، قلت لنفسى وأنا مالي. بس بعد كام يوم طلب مني)**.....**(وضع مش حلو ابدا وما كنتش فاهمة ولا عارفة بس هو ظبطني في السرير، وماكنتش أعرف أن ده حرام إلا لما حكيت لأمي وهي فهمتني وقرفت منه بس كملت عشان ماحدش يقول إني خايبة)

وتحليل الإستجابتين السابقتين يكشف عن أن هذا النوع من الزواج يعبر عن عنف مركب يقع علي القاصر من جراء الزواج السياحي حيث تسقط العديد من الزوجات القاصرات (دون سن 18 سنة) بين براثن عنف جنسي في المقام الأول، ثم زوجي يغذيه ضغط المحيط الأسري الذي يلزمهن بقبول الأمر الواقع فنجد أن الفتاة تجبر أو تخدع من الأهل ، ومن السمسار وهذا أول أنواع العنف ، ثم يعقبه عنف نفسي في علاقتها الإنسانية مع رجل يكبرها في السن كثيراً ثم عنف جنسي عند إجبارها على الممارسة الجنسية بطرق مختلفة مع شخص لا تربطهما علاقة حقيقية وربما استخدام الضرب لتنفيذ ذلك، وعنف معنوي يقع على الضحية من حيث وجودها في بلد غريب لا تستطيع أن تفعل شيئاً فيه ،أما العنف الجسدي فهو كثير جداً في هذه الحالات فهناك ضرب وركل وشد شعر إلى آخره من الاعتداءات اليومية . حيث تدفع النساء ضحايا هذه الجريمة ثمنًا مخيفًا يتمثل في الإيذاء الجسدي والنفسي وتعاني الضحايا الذين تتم المتاجرة بهم للاستغلال الجنسي ضررًا جسديًا، ونفسيًا جراء ممارسة نشاط جنسي قبل الأوان ، وغالبًا ما تضيع النساء ضحايا الاتجار فرصًا هامة من النمو الاجتماعي والأخلاقي والروحي.(عبد الحميد، ٢٠٠٤ ، ص ٣٤٤.)

ث- يؤصل هذا الزواج للفساد وثقافة التحايل ،فمن بين العشرة حالات من الفتيات القصر، أقررن أن الأباء قد استخدم لثماني حالات منهن التسنين ، بينما استخدم حالتان فقط منهن شهادات ميلاد حقيقية. و ذكرت جميع من استخدمن التسنين في إجراءات الزواج أن التسنين كان يتم في الوحدة الصحية من خلال دفع رشاوي للتحايل علي السن القانوني للزواج. بينما من تعامل مع الشهادة الحقيقة فكان عقد الزواج عرفياً.بل ولا يقف التحايل عند مرحلة التسنين ، ولكن يصل إلي عذرية الفتاة التي تجدد أكثر من مرة للحصول علي نفس المهر عدة مرات .

تشير حالة (الخاطبة) (العرب بيحبوا العيلة الفايرة اللي لسه بكر ،اللي جسمها ملفوف وحلو وعشان كده الواحدة أهلها بيعملوا لها عمليات ترقيع لأنه بيدفع في بنت

البنوت فلوس حلوة غير اللي اتجوزت قبل كده)

وتأمل ماسبق يؤكد أن الزواج السياحي إنما يرتبط بالفساد وثقافة التحايل التي انتشرت في المجتمع المصري وتغلغلت في العمل الحكومي والذي أصبح ينظر إليه علي أنه وسيلة لتحقيق المصالح الخاصة وهو بلا شك قائم علي القيم الفردية، التي أدي التغلغل فيها إلي تفكك النسيج الاجتماعي وضياع الحقوق و هيبة القانون(زايد ، 2009 ، ص 60.) ومن ثم ؛ فالطريقة التي يتم بها هذا الزواج تؤدي إلى تقويض المشروعية، وغيرها من الأسس التي تعتمد عليها بناءات ومصداقية المؤسسات الدستورية، والإدارية، والاجتماعية ،والاقتصادية، والقانونية في الدولة الموكل إليها مهمة حماية المجتمع بشكل عام .فضلاً عن تسللها في الجهاز الحكومي، بما في ذلك الإدارات المحلية حيث عملت على إفساد ساستها والمكلفين بإنفاذ القانون فيها. (جلبي ٢٠٠٣ ص83)

ج- اتضح من خلال الدراسة أن سبع حالات قد وقع لهن طلاق مباشر بطرق شتى ، من بينها الطلاق في البيت أو عبر البريد أو الفاكس ، أو المحكمة ، أو سفر أحد أقاربها إلى بلد الزوج السائح للحصول على وثيقة الطلاق فيما ترك ثلاث حالات دون طلاق عبر سفر الأزواج دون عودة ودونما تمكن الزوجات من الاتصال بهم في بلدانهم نتيجة إعطائهم إياهن معلومات كاذبة ووهمية ، وهو ما يفسر عدم مبالاة هؤلاء بالفتيات واستخدامهن لأغراض المتعة الجنسية فقط . وفي كلتا الحالتين فإن الطلاق شر لا بد منه حيث تجيز الشريعة تطليق من تغيب عنها زوجها في فترة محددة ، وغير أن الطلاق المباشر يكون اقل وطأة من عدمه ، وذلك لا يعني انعدام الآثار النفسية والاجتماعية التي تقع على الزوجة المطلقة والتي قد تدفعها للانهيار ، إلا أن عدم حدوث الطلاق يترك الفتاة أسيرة لأحلام اليقظة بعودة زوجها إليها مدفوعة أحياناً بما تردده عائلتها من امتلاك الغائب حجة غيابه ، وخوفها على فقدان الاحترام نتيجة غياب الوفرة المادية التي كانت قد أكسبتها المكانة المرضية في عائلتها ، وكذلك الخوف من المستقبل بما في ذلك أن الخوف من تكرار الحرمان من الزواج ومتعة الحياة السعيدة .لكن المثير في الأمر هو حدوث الطلاق بعد مرور شهر واحد من الزواج في معظم الحالات، وفيما ندر بعد مرور عام كامل على ذلك الزواج ، وهو ما يؤكده غياب العلم بمقاصد الزواج ونواياه المبيته تجاه الفتاة ، فهذه المدة لا تعبر عن حالة معينة من الزواج غير ذلك المرتبط بالجنس كمحدد أساسي لبنيانه المتهاوي .

2. الوقوف علي المبررات والأسباب :

تبين من خلال معطيات الدراسة الميدانية أن زواج الفتيات بالخليجيين كان بسبب رغبة الفتيات بالتمتع برفاهية العيش مع هؤلاء الأزواج نظراً لحالتهم المادية المرتفعة وهو السبب الأول، وقابل للتعميم على كافة الحالات خصوصاً أن نسبة من وافقن عليه وصلت إلى كل حالات الدراسة ، فيما كان السبب الثاني مزدوجاً حيث ضم قناعة الفتيات بعدم مخالفة هذا الزواج لتعاليم الشريعة الإسلامية ، وجهل أولياء أمورهن بمقاصد الزوج ونواياه المبيته ،وعدد الفتيات اللاواتي وافقن على هذا السبب كانت ست حالات وهو ما يشير إلي مشكلة خطيرة متمثلة في الفهم الخاطئ للشريعة الإسلامية والجهل بمفهوم الزواج وغاياته فالزواج أمن واستقرار وليس إشباع للغرائز الجنسية فقط بل تكوين أسرة قوامها حسن المعاشرة .

ويشير السبب الثالث على تعرض الفتيات للضغط الاجتماعي ورغبتهن في الخروج من الدائرة المفروضة ، لكن هذا السبب متمثلاً برغبتهن في الهجرة خارج الوطن مع أزواجهن يضعنا أمام مشكلة اجتماعية نفسية معقدة تتمثل بحب الاغتراب . والبحث عن الرفاهية في بلد هذا الزوج ،أما السبب الرابع الذي كان وراء زواج الفتيات بالخليجيين فتمثل بضعف الحالة الاقتصادية لعائلاتهن ومن واقع المعطيات تتضح أهمية هذا السبب الذي تكرر بصور عدة ، كرغبة أولياء الأمور بالحصول على مهر عالي ورغبة الفتيات بالحصول على مال وفير ، وعدم إمكانية الشباب المصري على الزواج بهن نتيجة لضعف اقتصادياتهم وهو ما اعتبرته الفتيات سبباً هاماً للقبول بالزواج الصيفي نتيجة لعدم وجود مانع ، والذي قد يتمثل بوجود الزواج المصري الميسور الحال ، وهو ما تأكد بتصريح الفتيات بوجود سبب آخر متمثل بقلة فرص الزواج في مجتمعنا . ويشير السبب الخامس والسادس إلى حرمان الفتاة من حقها المشروع في اختيار الزوج فهي، إما تابعة لوالدها الذي يقرر ما يناسبه ، أو ضحية لتضليل بعض أفراد عائلتها الذي يدعي معرفته بالزواج القادم من الخليج ويرسم صورة سحرية له في ذهن الفتاة فتقبل الزواج طمعاً في تحقيق أحلامها . أما السببان السابع والثامن فيبرزان تناقضاً معيناً في العلاقات العائلية فأكثر من نصف عدد الحالات من الفتيات تزوجن هروباً من المشكلات العائلية في عائلاتهن الأولى فيما قبلت الحالات المتبقية بالزواج الصيفي لرغبة آبائهن في الحصول على فرص عمل في بلد الزوج لأي من أفراد العائلة .وأما الأسباب الثلاثة الأخيرة فتشير بمجملها إلى مستوي الوعي لدى الفتيات فأربعة حالات قد أقررن الزواج مع العلم بأن هذا الزواج لن يخلف أطفالاً وبالتالي فإن ذلك يعني علمهن وموافقتهن على ممارسة المتعة الجنسية وليس الزواج الطبيعي ، فيما كان عزوف الشباب عن الزواج بالفتيات المدروسات بالبحث نتيجة لزواجهن السابق. أو للطمع في الأموال المجلوبة من هذا الزواج سبباً آخر.

يشيرتحليل هذه المعطيات المتوفرة عبر الحالات ،إلى أن واقع اتساع هذه

الظاهرة يرتبط عضوياً بعدة عوامل منها :

أ- أن الفقر والعوزكان السبب الأول الدافع لهذا الزواج كما تقر كل الحالات ولاشك أن انعدام الفرص المتساوية من بين أهم العوامل التي تجعل الناس، ولا سيما النساء والأطفال، عرضة للاتجار .والتداخلات بين الفقر والاتجار بالبشر إنّما هي تداخلات معقدة تزداد حدتها بعوامل عدة مثل ارتفاع معدلات البطالة، والفقر في الأرياف، والهجرة من الأرياف إلى المدن والعكس، واتساع المناطق الفقيرة، وتوسّع الاقتصاد غير النظامي وعمالة الأطفال.

تقول أحدي الحالات من الأمهات (جوزي راجل علي أده عايشين اليوم بيومه ومدخلناش العيال مدارس مش هنقدر علي العلام عاوز فلوس ياما واحنا بالعافية بنجيبلهم العيش بالعافية وجانا واحد من ناحيتنا عارف البلد ودايس بيت بيت في الناحية، وشايف البنات فايرة وعرض عليه عريس سعودي للبت وهو شاف البت حلوة وصغيرة وقاله العريس مش عاوز منك حاجة هو هيدفع مهر كبير ومش حيكلفك مصاريف واتفق انه هيدفع 1000 جنيه ويجيب دهب 5000 ويفتح لأبوها حتة دكان ويعمله بقاله وأبوها وافق عالطول، وراحوا مع بعض في مكتب محامي وكتبوا ورقة وبصم عليها واتفق ياخد ربع الفلوس والبت رجعت بعد جمعة والراجل اللي اتجوزها سابها ورماها وماخدناش حاجة غير انها بقت (مرة)(إمرأءة)المصيبة ان بعد شهر جه نفس الراجل السمسار وقال لجوزي انه هيعوضه الجوازة اللي فاتت وخد البت التانية وكانت عندها يجي ستاشر سنة واديله عربون 1000 جنية وعملوا نفس الحكاية واشتروا دهب للبت وشوية هدوم وراحت للراجل العربي واهي رجعت ذي اختها واحنا لا عارفين متجوزة ولا مطلقة والسمسار نكر كلامه ولحس كل اللي قاله)

ومما لا شك فيه أن البيانات المتعلقة بأوضاع الفقراء في مصر تشير إلي أن هناك زيادة في نسب الفقراء في الريف تحديداً ، وفي الوجه القبلي أكثر من الوجه البحري فطبقاً لتقريري التنمية البشرية لعام 1996،2005 أن نسبة الفقر في الريف كانت 3ر33 % وصلت إلي 4 . 27 % ، كما يشير التقريران إلي أن نسبة الفقر في الريف ارتفعت حيث يعيش 90 % من الأسر الأشد فقراً في هذه المناطق ، وأكد علي ذلك تقرير التنمية البشرية لعام 2008 الذي بين أن الفقر مازال يتركز بشكل كبير في صعيد مصر فبينما يمثل هذا الأقليم 25 % من إجمالي السكان في مصر فإن نصيبه من السكان الأشد فقراً تقريباً 66% بلإضافة إلي أن 95 % من القري الأشد فقراً تقع في صعيد مصر.وأن هؤلاءالفقراء كما يعانون من الفقر المادي يعانون أيضاًفقر القدرات، والحرمان البشري.مما يدل علي أن التغييرات التي تعرض لها المجتمع وتفاعلها مع تداعيات العولمة أدت إلي ظهور فجوات متزايدة

في الفرص الاجتماعية، والاقتصادية تجسدت في تهميش اقتصادي واجتماعي ، وكان تأثيرها أقوي وأعمق علي المرأة من الرجل.(حجازي ،2007 ، ص 3)

ب- لا يرتبط هذا الزواج ب«قلة الدخل فقط بل يرتبط ب«ثقافة الفقر.أيضاً،فالأسر منخفضة الدخل فى البداية تمنع الفتاة من الذهاب إلى المدرسة لعدم قدرتها على دفع المصروفات حتى يكون الزواج السياحي من الاجانب منفذاً لحالة الأسرة المادية الضيقة وغير القادرة على الوفاء بمتطلبات أطفالها، ثم تقوم بتهيئة الفتاة للإستفادة منها فقد كسرت ظاهرة زواج القاصرات القاعدة الفلكلورية الموروثة التي تري البنت جزء من تكريث الفقر "يا مخلفة البنات يا مخلفة الهم للبنات" وحولت البنت لإداة ثمينة يمكن استغلالها عبر الثروة الواردة مع أثرياء العرب الذين يأتون لشراء بنات الفقراء المحتاجين ، فاتحين أبواب عقود العمل بالخليج أمام أخوتهن.

تقول إحدي الحالات (أحنا تلات بنات وأبويا بيتكسب من ورانا وكل جوازة بيطلعله منها الشيء الفلاني) بينما تقول حالة آخري (الراجل السعودي أدي لأخويا 3 ألف وماخدتش حاجة منهم وخدهم واشترى توكتك لنفسه)

واستقراء الحالات السابقة يؤكد علي أنه إذا كان البشر قد تحولوا في ظل المادية إلى أشياء وسلع يبيعون قوة عملهم لقاء الثمن الزهيد فمن الطبيعي أن يباع الجسد نفسه ، ومن الطبيعي والمنطقي كذلك أن تباع قوة العمل بأزهد الأسعار أو بدون سعر خاصة في ظل عملية الإفقار الرهيبة التي تتعرض لها الغالبية العظمي من البشر. ومن خلال هذا التوجّه التحكمي للبعد الاقتصادي على المجتمع تصبح المرأة ، مجرد أداة للإنتاج الاقتصادي، وتحقيق الربح في مجتمع لا يتمتع فيه الإنسان بقيمة ذاتيّة، بل بقدرته الإنتاجيّة فقط ، وهكذا تختزل المرأة إلى بُعد واحد هو الجنس ، ويصبح الجسد هو المصدر الوحيد للهوية، وهي هوية ذات بعد واحد لا أبعاد له ولا تنوع فيه ، وهنا يصبح الجنس بالنسبة للمرأة هو أداة الثراء، والإنتاج في عملية تحولت فيها العلاقة الجنسية لعلاقة بين زبون ،ومستهلك يستطيع تثمين قيمة السلعة وفقا لقيمتها المادية .

وهو ماتعبر عنه أحدي الحالات (العربى قبل ما يخش البيت بيكون شاف البنت وعارف تفاصيل شكلها ، وكل بنت اتجوزت بالطريقة دى كانت (حلوة) وجسمها حلو وجمالها سبب (خيبتها.)

ت- في الوقت الذي غالباً ما تكون النساء فيه ضحايا لجريمة الاتجار بالبشر، فغالباً ما يكون الرجال هم من يرتكب هذه الجريمة، وهناك نسبة تفوق نصف الحالات أكدت أنه أكرهت علي الزواج .بل كان الضرب، والتعذيب من حظها حينما قابلت هذا الموضوع بالرفض .

وتشير إحدي الحالات (أنا ماليش ذنب فى جوازي أكثر من نوبة أبويا وأخويا هما اللى وافقوا وهما اللى جوزوا أول جوازة كنت عندي 12سنة. كان رجل من العرب من الناس اللي بتحب تتجوز في الصيف.جابهولي واحد صاحب أخويا وأنا كنت عيلة لسة في بالمدرسة. وكان نفسي أن أكمل المدرسة. لكن كلهم رفضوا وقالوا ان فيه رجل سعودي جاهز ومستعد يدفع فلوس كويسة . وخيروني بين اني اتجوز الراجل ده أما أمشي من البيت .. وقبلت غصب عني بعد ماضربوني وكتفوني ومنعوا عني الأكل تلات ايام).

وهنا تبدو السيطرة الذكورية حيث تغليظ العقاب النفسي والاجتماعي لمن يرفض هذه السيطرة وهنا ويكاد يكون من المتعذر فهم طبيعة طبيعة هذه الزيجات دون ربطها ببعض المفاهيم المتصلة بمفهوم العنف كمفهوم بناء القوة (Power Structure) والشرعية (Legitimacy) فهو من المنظور الاجتماعي شكلاً من أشكال الاستخدام غير الشرعي للقوة يصدر عن واحد أو أكثر من أعضاء الأسرة ضد آخر يقصد قهره وإخضاعه بصورة لا تتفق مع حريته وإرادته الشخصية . (Weber, N. :, 1964, P.350)

واستجابة الحالة تؤكد نتيجة مهمة وهي :-أن النظر إلي المرأة وعملية الاتجار في علاقتها بأسرتها و التعامل معها هو امتداد للإحتكار الذكوري ، فما زالت الثقافة الذكورية مهيمنة، وتعلي من شأن الذكر وترفع من قيمته، وتحط في المقابل من قيمة الأنثي ،وهي تصورات لها خلفيتها التي تستند إلي التمييز القائم علي النوع ،وشيوع أفكار وقيم وموروثات ثقافية حول الأنثي، وتكوينها وقدراتها وأدوارها ؛ مما يؤكد إن هذه المواقف السلبية من المرأة هي إفراز طبيعي، ومنطقي لعصور طويلة من هيمنة ثقافة ذكورية خالصة صاغها الرجل ووضع أساسها ودعائمها .

وتتفق النتيجة السابقة مع دراسة (سورينسن) والتي تبين إن هذه المعطيات الثقافية تكرسها دوائر التفاعل الاجتماعي قاطبة وخطابات الحياة اليومية بين معظم الشرائح الطبقية، وفي وسائل الإعلام ، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ، يضاف إلي هذه المعوقات البنائية بعد أخر مفاداه أن العولمة ، وما أتت به من ثقافة ذات سمة فردية أنانية حملت المرأة عبء الإعتماد علي ذاتها لتوفير لقمة العيش والحياة والدخل المستقر لا سيما وأنه في أوقات التحول الاقتصادي ينتج أزمات أول ماتطال الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، وهكذا فإن هذه المعوقات مجتمعة بنائية وخارجية تتفاعل معا وتفضي إلي مزيد من تكريس الظلم الواقع علي المرأة والتعامل معها علي إنها سلعة قابلة للعرض والطلب ، مما يمهد لجرائم الاتجار بها، بل يمكن للعنف ضد المرأة أن يؤدي إلى استغلال النساء والفتيات وإلى عزلتهن، مما يزيد تعرضهن لخطر الاتجار بالبشر. (سورينسن 2012 ،ص 1)

3. الإطار الشبكي البديل للزواج في إطار الإتجار بالبشر:

ووفقاً للإخباريين يلعب الوسطاء دوراً كبيراً فى إتمام صفقة الزواج السياحي من خلال وسائل متعددة ، حيث يأتى الوسطاء فى مقدمة القائمين بتعريف الفتيات على الأزواج ثم أحد الأقارب، والصديقات، ثم الخاطبة، والأب والأم. يبين هذا النوع من الزواج تشبيكاً بديلاً يعمل بالتوازي مع المؤسسة القانونية الرسمية ويتحايل عليها بأساليب ثقافية وقانونية،و يوجد عدة أطراف لهذا الإطار الشبكي ، تبدأ بالسمسار الذى يلعب الدور الرئيسى فى تجميع الإطار الشبكي،.ثم يبدأ الطرف الثانى فى الظهور وهو المحامى الذى قد يقوم بدورالسمسار أحياناً،والخاطبة والتي تأخذ دور محوري في هذا الزواج بالنظر إلي مهمتها في إعداد الفتاة وعرضها علي السمسار، وفى هذا الزواج الرسمى الذى يتم فيه الإخلال بشرط سن الفتاة نجد المأذون الذى يعرف أن سن الفتاة غير قانونى للزواج، ويقوم بالعقد مع استخدام بعض الحيل التى تسبغ على العقد صفة الشرعية، كما يظهر طبيب الوحدة الصحية الذى يقوم باستخراج شهادة تسنين للفتاة الصغيرة بما يجعلها مناسبة للزواج. وتعد جميع الأطراف السالفة مستفيدة بشكل كبير من تلك العقود.

والقصة تبدأ-**كما يشير أحد الحالات** –(سائق التاكسي) بنزول رجل عربى ثرى إلى مطار القاهرة ليقضى فترة إجازته، بينما ينتظره العديد من سائقى التاكسى، وبمجرد ركوبه يبدأ السائق فى عرض خدماته على السائح، ومن بينها توفير عروس جميلة وصغيرة تسليه خلال فترة إقامته فى مصر)

بينما يشير آخر (**سمسار**)(الحكاية بتبدأ من أن واحد يجي يدور علي شقة ومن الكلام بفهم طلبه وبحكم اني من البلد وعارف الناس بقدر أدله علي طلبه ومعايا واحدة من البلد عشان الناس ماتشكش فينا ، وبعدين البنات كتيير ومالين الغيطان يعني لما واحدة تتجوز وتاخد في ايدها 3000 جنية غير الدهب مش أحسن من المرمطة في الغيطان واخر اليوم بعد ما يلفحها البرد ولا الحر تاخد 30 جنيه)

تقول آحدي الحالات (السماسرة بيوهموا الواحدة وأهلها إنها هتعيش فى سرايا، والصراحة إحنا عندنا حتة الطمع. و السمسار بيلف فى البلد وعارف كل بيت فيه مين، أصله مش غريب عن البلد، وبيمسك أهل البنت من الحتة بتاعة الظروف والعيشة الصعبة)

وفي كيفية العرض يقول المحامي :(العرسان نوعان الأول مبسوط وده بيتكبر ينزل البلد فاحنا بنطف يجي ثلات بنات أو أربعة ونلبسهم كويس وفي واحدة بتيجي معانا ع تفهم البنات تتكلم ازاي وندخل واحدة واحدة عليه ويتفرج علي جسمها وشعرها واللي بتعجبه بيدي عربون لأبوها في ايده وبعدين نكمل العقد في البلد ونوديله البنت تاني ، وممكن يبعت مندوب ونصور فيلم فديو للبت بعد مانجيب كوافير ونزوقها ، ولما يشوف التصاوير يشاور واحنا ننفذ ،لكن لو عريس معاه

فلوس بس عادي يعني مش متريش زي الأول بيجي البلد وبنفرجه علي اكتر من واحده واللي بيختارها بنعقدله عليها)

وتقول إحدي الحالات (العريس كان عنده يجى 65 سنة ، وجات واحدة ست زوقتني ولبستني هي وأمي وحاطولي ريحةوخلوني علي سنجة عشرة ، وجه العريس وقالنا إنه متجوز فى بلده وعنده عيال، وبييجى مصر يخلص أعمال كل سنة لمدة كام شهر فى الصيف، ، المهر كان5000 جنيه وأربع غوايش دهب وحلق وعلبة حلويات كبيرة، وكلنا كنا مبسوطين و قال لأبويا الجواز حيتم بسرعة ومن غير دوشة عشان هو مش فاضى، وساب لأبويا غير المهر 500 جنيه، وكنا عارفين إن الجواز على إيد مأذون، وبعدين قالوا لنا إن السعوديين بيوثقوا فى الشهر العقارى بعد كام يوم من كتابة العقد، وأبويا بصم وخلاص، والسمسار طلب من أبويا ألف جنيه وكان عاوز 1500جنيه.)

وتشير آخري (كان عندي 12 سنة وحياتنا صعبة وأبويا راجل ارزقي بيشتغل في أرض الناس كل يوم في حته الجيران قالوا لأمي جوزي بنتك لواحد عربي ترتاحوا وتستفيدوا وكبر الكلام في دماغ امي بعد ماشافت واحدة من جيرانا متصيغة واهلها حالهم اتبدل قامت رايحة للسمسار وعرضتني عليه وهو عمل الواجب وودانى الكوافير ودفع عليه 50 جنيه وخادني للواحد كان عاوز يتجوز وادي لأمي عربون وجابلي دهب وبعدين ادي لأمي فلوس كتير قالت تشيلها لأخواتي الصبيان وجاب الراجل عربية بيضا كبيرة وخدني لمصر)

- وتأمل الاستجابات السالفة يجعلنا نقرر أنه في ظل هذا المبدأ العام من الشيئية والسلعية الذي يسري في جميع أجزاء النظام الرأسمالي بوجهه الحديث والمتمثل في العولمة والنظام العالمي الجديد يصبح الإتجار بالبشر هو الوضع الطبيعي والمنطقي والنتيجة المحتومة للنظام الذي بات فيه الربح السريع غاية منشودة ، وتعممت كلمة Business وتنوعت معالمها من تجارة الفن والثقافة إلى تجارة الجنس والمخدرات ، وكلاً أصبح له زبون على خريطة العرض والطلب ، ففي حالة انفلات اقتصاد السوق من عقاله أصبح كل شيء يُباع ويُشترى إلا أنه وكما يقول "أندرية جوردن" "عندما يباع كل شيء يتم تقويض الأسس التي تجمعها كلمة الإنسانية ما يؤدي إلى تدهور قيمة الإنسان وتسليعه (.مناع ،2011ص 1)
- كما تؤكد الاستجابات السابقة علي نتيجة جديرة بالملاحظة وهي أن المرأة رغم إنها الضحية في جريمة الاتجار بالبشر إلا إنها الوجه الأخر للإستغلال والمساعدة في هذه الجريمة، والتي تعددت فيها أدوار المرأة من أم للفتاة ، للخاطبة وجميعهن تسعين بشكل أو بآخر في إتمام هذه الصفقة، وهو ما يمثل عنف المرأة ضد المرأة . ويتفق ذلك مع ما أقره التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر، اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار بالبشر في وزارة الخارجية في مصر حيث أقرت هذه التقارير أن :-
- إنّ 30 في المائة من حالات الملاحقة القانونية والإدانات في مجال الاتجار بالبشرK هي من نصيب نساء مذنبات، حيث يكون ضلوع النساء في الاتجار

بالبشر منتشراً على وجه الخصوص في الاتجار بالفتيات، وبالفعل، توضح البيانات وجودَ" اقتران إيجابي بين نسبة الفتيات اللواتي ضبطن كضحايا للاتجار بالبشر ونسبة النساء اللواتي أُدِنّ بجريمة الاتجار بالبشر(مكتب الأمم المتحدة ، 5095، ص99)

- من بين الأشخاص ال 53 المدانين في مصر في عامي (2009-2010) كان هناك سبع نساء (اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار بالبشر في وزارة الخارجية في مصر)

4. موقف الحالات من الظاهرة وتطورها في المستقبل :-

أ- أجمعت ما يقرب من نصف الحالات علي تكرار التجربة وأن الظروف الصعبة التي يعيشونها هي التي تدفعهم إلي ذلك ، كما ان تجريب الراحة والحياة المادية يصعب بعدها العودة لنفس الحياة الصعبة ، بل انهم ينصحون البنات في القرية بهذه التجربة، بل يقاومون أحياناً من يسعي إلي توعيتهم فهي علي حد قول أحدي (الحالات)(بتعمل مستقبل للبنت خصوصا ان ماعدش حد لا أب ولا أخ بيفكر في حد ، وان سوقها بيقف لما بتكمل20 سنة لأن العرب دايما عاوزين العيلة الصغيرة اللي بتصبي الراجل العجوز)

وتشي رحالة ثانية (بان الواحدة بعد ماجربت اللقمة الطرية والهدمة النظيفة ماتقدرش ترجع تاني لحياة بيت أبوها وبعدين في ناس متعلقة في رقبتي وبصرف عليهم هناكل طوب لو معملناش كده)

بينما تشير حالة ثالثة (من يجى شهرين البيت اللى ورانا جلهم عريس كبير فى السن جايبه واحد سمسار وعايز يجوز زى حكاية بنتى، روحت لحد بيت الناس دول ونصحتهم وحكيت لهم اللى حصل مع بنتى كله وطلعت لهم العقد والورقة بتاعت الطلاق والنبى ما حدش عبرنى بيفتكرونى متغاظة ومش عايزة لهم الخير، ولا أكون هاخده لواحدة من عيالى.)

وتحليل ما سبق يؤكد ما أشارت إليه دراسة (Helen, 2000) والتي تبين أنه لايمكن فهم التحولات التي طرأت علي وضع العائلة المعاصرة بمعزل عن التغيرات الجذرية التي أصابت المجتمعات تحت وطأة العولمة والتي أدت إلي تغيير أنماط تشكل العائلة أو تفككها ، كما أدت إلي تبدل طبيعة التوقعات التي تسود العلاقات الشخصية بين الأفراد داخل العائلة فمن أهم سمات مجتمعنا المعاصر هي تضارب المصالح بين العائلة والمصلحة الذاتية ، والحب ، وحرية تحقيق المصلحة الشخصية (Wilkinso, 2000,p 345).

ب- وقد عبر عدد ضئيل عن عدم رضائها بالحال فى تلك الزيجات، وأشارت (بعضهن) إلى أنها «عيشة والسلام»، وذلك بسبب سوء المعاملة والهجر وزيادة الأعباء وعدم الحصول على الحقوق الشرعية كاملة) ،فى حين أشار أرباب الأسر إلى عدم استمرارية الزيجات وذلك لهروب الزوج، وعدم رسمية الزواج وصغر سن الزوجة وعدم قدرتها على تحمل الزواج والإصرار على قيامها

بأعمال غير أخلاقية من قبل الزوج وسوء معاملة الزوج. وللتغلب على تلك المشكلات أكدت الغالبية من أرباب الأسر أنهم لجأوا إلى استخدام الحق الشرعى فى الطلاق كحل للتغلب على المشكلات ونسبة قليلة منهم طلبوا من البنت الصبر، فى حين أن نسبة تقترب من خمس العينة أكدت قلة الحيلة وعدم فعل أى شيء ونسبة قليلة جداً تلجأ إلى القانون.وتعلن أنها تتعرض بالاستهجان الاجتماعي، حيث أكدت النتائج على أن الأسرة التى تقدم على ذلك لا تحظى بالاحترام الاجتماعي، وقد يصل الأمر إلى عدم اقدام الشباب من أهل القرية على الزواج من فتاة سبق لها الزواج بعربي.وفى كل تلك الحالات قد تنتج عن هذه الزيجات مشكلات عدة ، فيها: أطفال بلا نسب وبالتالى بلا حقوق، والصغيرات اللاتى جربن مثل هذه الزيجات يوجه لهن المجتمع الاستهجان والنظرة الدونية.مما يؤكد أن هذا الزواج انتهاك حقوق الإنسان وهي حقوق الحياة ، المأكل ، المسكن ، العمل ، الزواج ، مما تؤدي إلى إنهيار البنية الاجتماعية وانخفاض المعدلات الصحية والنفسية للمجتمع.

وتحليل الإستجابات السابقة يحيلنا إلي النتائج التالية :

- ثمة علاقة ايجابية بين هذه الظاهرة وبين تنامي الطموحات المادية وهوما يربط بين تحقيق الطموح المادي وبين تسليع المرأة التي تصبح مفاتنها أداة للكسب والمعيشة ، فالمجتمعات الرأسمالية قد قلبت معايير تحديد المكانة والاعتبار يتركيزها على الجانب المادي، وما يملك الفرد من مؤشراته فتحولت طموحات الأفراد إلى تحقيق النجاح المادي لأنّ المادة هي التي تحقق النجاح لمن يملكون وتحسره عمن لا يملكون.
- أن الضغوط الاجتماعية الضاغطة علي سلوك الأفراد قد تدفعهم إلي إرتكاب السلوك المنحرف كنمط من أنماط الأمراض الاجتماعية التي تصيب البناء الاجتماعي خاصة حينما لا تتوافرفي البنية المجتمعيةالفرص المتساويةالعادلة ، والوسائل المشروعة لتحقيق أهدافهم .وتجدر الإشارةإلي أن الدراسات والبحوث التي عنيت بهذا الموضوع وخاصة دراسة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أكدت علي أن زواج القاصرات هو صورة من صور الاتجار بالبشر بما يعد تهديداً لحقوق الانسان.

خامساً الخاتمة

1- أهم ماتوصل إليه البحث من نتائج :

أ- أن ظاهرة الزواج السياحي هي أحدي أفرازات التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي هزت البنية المجتمعية علي خلفية تضافر عوامل داخلية متمثلة في التحولات الاقتصادية ابتداء من السبعنيات ووصولا للتغيرات الهيكلية والخصخصة في الثمانينات ، وعوامل خارجية تمثلت في تأثيرات العولمة، وماتضمنته سياسات تسيطر عليها شركات متعددة الجنسيات و تحكمها نظم واحدة من التجارة والاستهلاك ، والاتجاه نحو عولمة الانتاج ، وتعميم السلع ، كما أصبح المجتمع يتسم بتغيرات كبيرة ،وسريعة كان أبرزها ظهور أنساق جديدة من القيم تتسم بالميل نحو الفردية والاستهلاكية ، وميل الأنساق الكبري إلي التفكك ومن ثم مالت الثقافات إلي التفكك حيث تعدد الثقافات وتصارعها ترتب عليه عدد من الظواهر تجسد بعض منها في البطالة والفقر، وما صاحبهما من تهميش اقتصادي واجتماعي كانت تأثيراتها علي المرأة أقوي وأعمق ،ومن ثم يؤدي زواج الأطفال إلى تمرير دائرة الفقر، والصحة المعتلة .

ب- يعد زواج القاصرات شكلاً من أشكال الاتجار بالبشر؛ حيث تتوافرالأركان المادية لهذه الجريمة ؛ فأكثر العوامل الكامنة خلف الاتجار بالبشر وترتبط به هي الفقر والتهميش والاستبعاد ، فالأسر الأكثر فقراً وهامشية هي الأسرة الأكثر عرضة للاتجار ، والأفراد الأكثر ضعفاً في الأسرة – الأطفال والنساء – هم الأثر عرضة للتأثر في هذا النوع من الاستغلال بهن باعتبارهن سلعة لها ثمن علي قدر ماتملك من مظاهر جسدية جذابة ، واستغلال لحاجة الفتاة الأمية الفقيرة أو وليها ، أو إشباع رغبة أحدهما في تغيير نمط المعيشة ، فيتم بالتحايل والتدليس زواج طفلة لم يكتمل نضجها العقلي والجسمي من شخص يكبرها بأضعاف عمرها ، وبعد ذلك يتركها محطمة الأمال والنفسية معرضة لكافة مظاهر الاستغلال وسوء المعاملة والانحراف ، الأمر الذي أدي إلي سلعنة المرأة وجعلها تخضع للعرض والطلب .

ت- ثمة علاقة وطيدة بين عملية زواج القاصرات من غير المصرين . وعملية الاتجار بالبشرمن ناحية ، وحقوق الإنسان من ناحية آخري؛أن زواج القاصرات يعد زواجاً قسرياً وفقاً لما تقدم في الدراسة ؛ ومن ثم فإنه يعد من الممارسات الشبيهة بالرق . فهو –من ثم – أحد صور الاتجار بالبشر ، فهو نوع من أبرز أنواع العنف التي تمارس ضد الأنثي ويحدث من خلال أساليب خداع وتلاعب وضغوط وتزوير لإتمام هذه الزيجة ، حيث يسعي الشخص الوسيط جاهداً بأساليب وحيل جذابة من أجل استمالة أسرة الضحية

للترغيب في الزواج من الشخص غير المصري ، كما أن هذا الزواج غالباً ما يتم بشكل غير رسمي تدخل فيه الأساليب الملتوية والتزوير ومما يزيد من خطورة هذا الزواج هو أنه يبدو مكتمل الأركان وشروط الصحة الأمر الذي يصعب معه التعامل مع الظاهرة بجلاء وزواج القاصرات هي في مضمونها بصفة عامة تعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان حيث إن الاتجار بالبشر يترك أثراً مدمراً علي الضحايا الذين يتعرضون لضرر نفسي وجسدي ، وبصفة خاصة تعد تضحية بحقوق المرأة في الاختيار ، وحقها في التعبير عن رأيها ، وحقها في الطفولة والتمتع بها ، وحقها من الأمومة التي تحرم منها للحرمان من غالبية.

ث- إن عملية الاتجار بالقاصرات في الدراسة ترتبط ايجابياً بتدني مستوي المعيشة ، وانتشار البطالة ، كما أن الاتجار بهن يرتبط بشيوع الثقافة الاستهلاكية ، فالزواج يتحول إلي عملية تجارية ربحية يشارك فيها أطراف مختلفة من أفراد الأسرة (الأب ، والأم ، والأخوة الذكور)، وحتي الوسطاء، والمحامين، وطبيب الصحة ، وتغلف هذه العملية بمررات تتعلق بالحفاظ علي شرف الفتاة ، أو حمايتها من العنوسة ، أو مجرد إثبات سطوة الأباء ، لكنها تكمن في طياتها علي أسبابها الرئيسة والتي لا تعني سوي الاستغلال من جهة ، والاستفادة المادية الفردية من جهة آخري.

ج- يعد زواج القاصر من الأسباب الرئيسية في عدم بقاء الفتيات في المدرسة،وهو بذلك يقضي على فرصهن في الحصول على وظائف ذات راتب أفضل ووظائف صنع القرار خارج البيت والتعليم المنخفض من جيل إلى جيل .فالفتيات من الأسر الفقيرة أكثر ترجيحا من الفتيات في الأسر الأكثر ثراء في أن يصبحن زوجات أطفال، كما أن الفتيات اللاتي يكملن المدرسة الابتدائية لديهن فرصة لمواصلة تعليمهن للمستوى الثانوي والمستويات الأعلى .ومن شأن دعم الفتيات في البقاء بالمدرسة وتأجيل الزواج والإنجاب أن يترجم إلى فرص أكبر لهن ولأولادهن، حيث أن ذلك يسمح لهن بتطوير مهارات جديدة ،وتحقيق دخل.

ح- أن النظر إلي المرأة في إطار عملية الاتجار علي أنها سلعة يرتبط بالميراث التاريخي للنظرة الدونية للمرأة و التعامل معها هو امتداد للإحتكار الذكوري ، فما زالت الثقافة الذكورية مهيمنة وتعلي من شأن الذكر وترفع من قيمته وتحط في المقابل من قيمة الأنثي وهي تصورات لها خلفيتها التي تستند إلي التمييز القائم علي النوع وشيوع أفكار وقيم وموروثات ثقافية حول الأنثي وتكوينها وقدراتها وأدوارها مما يؤكد إن هذه المواقف السلبية من المرأة، هي إفراز طبيعي ومنطقي لعصور طويلة من هيمنة ثقافة ذكورية خالصها صاغها الرجل ووضع أساسها ودعائمها إن هذه المعطيات الثقافية تكرسها دوائر التفاعل الاجتماعي قاطبة وخطابات الحياة اليومية بين معظم الشرائح الطبقية، وفي وسائل الإعلام ، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية ، يضاف إلي

هذه المعوقات البنائية بعد أخر مفاداه ؛أن العولمة وما أتت بـه من ثقافة ذات سمة فردية أنانية حملت المرأة عبء الإعتماد علي ذاتها لتوفير لقمة العيش والحياة والدخل المستقر لا سيما ،وأنه في أوقات التحول الاقتصادي ينتج أزمات أول ماتطال الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، وهكذا فإن هذه المعوقات مجتمعة بنائية وخارجية تتفاعل معا وتفضي إلي مزيد من تكريس الظلم الواقع علي المرأة والتعامل معها علي إنها سلعة قابلة للعرض والطلب ومما يمهد لجرائم الاتجار بها.

خ- ثمة علاقة ارتباطية موجبة بين ضعف السلطة الحكومية والاتجار بالقاصرات، حيث الحكومات غير قادرة علي حماية النساء والأطفال ، كما أن الرشاوي والفساد من شأنهما أن يدفعا العاملين بالحكومة علي التساهل مع التجار مما يؤدي إلي إضعاف السلطة الحكومية ، ويجعلنا نؤكد أن وقف الفساد يساهم في تقليل فرص الاتجاربالمرأة ،فحين تضعف فعالية الضبط في المجتمع الكبير تبدأ ثقافة سفلية بالظهور وكبديل ثقافي يتضمن معايير خاطئة تشجع على مخالفة القانون. والطفل الذي يعيش ظروفاً كهذه لا يجد لنفسه من المقاومة الذاتية التي تثبت أقدامه فوق أرضية رصينة ولذلك يظل يتأرجح بين السوية والانحراف.

د- أن تيه العولمة قد أدخل المجتمع المصري في دوامة من التغيير السريع أشبه بالإعصار نتج عنه أزمات وكوارث اجتماعية واقتصادية ونفسية كان من أهمها انهيار منظومة الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية وهنا لا يمكن الحديث عن مجتمع الأمان دون الأخذ في الاعتبار أن أنماط الأمان ومفرداته لا تتولد أو تنمو من فراغ بل تنمو وتتطور في بيئة اجتماعية قائمة لها ثوابتها ومتغيراتها وطموحاتها وتفضيلاتها ، وقبل ذلك وبعده البنية المجتمعية وقيمها وثقافتها ودرجة التطور التنموي ، وهنا نلحظ تفسخ النظام العائلي وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية مما أدي إلي ضعف دور العائلة في تأمين الحماية والرعاية لأطفالها واختلال القيم الاجتماعية نتيجة لإهدار المباديءالأساسية لحقوق الإنسان حيث ينتشر الجنس التجاري علي خلفية استدراج المرأة والطفل كسلعة وتحول مفهوم النظام السياحي في المجتمع إلي نظام يقوم علي تشويه الانسان وتشيؤه / مما يجعله سلعة معرضة للبيع والشراء وهو ما يخالف القيم الانسانية.و يؤدي إلي تفشي الرزيلة والفساد الأخلاقي في المجتمع. مما يؤكد أن وقف الظاهرة مرهون بوقف الطلب علي البغاء.

ذ- ظاهرة زواج القاصرات من أثرياء عرب تعد متعة خلف ستار من الشرعية ؛ أثبتت الدراسة أنه فى معظم حالات الزواج من عرب نكون بصدد علاقة زنى واضحة المعالم تحظى بالاستهجان الاجتماعي، حيث أكدت النتائج على أن الأسرة التى تقدم على ذلك لا تحظى بالاحترام الاجتماعي، وقد يصل الأمر إلى عدم اقدام الشباب من أهل القرية على الزواج من فتاة سبق

لها الزواج بعربي، وفى تلك الحالات من الزواج قد لا يمتد الأمر لأيام، كما لا يتم الاعتراف بالقيود الشرعية المرتبطة بالعدة والطلاق وخلافه، حيث يمكن للفتاة أن تتزوج لعدة مرات خلال مدة بسيطة، وقد لا تطلق من زوج سابق هجرها، حين يقدم الأب على زواجها من عربى جديد،، وفى كل تلك الحالات قد تنتج عن هذه الزيجات مشكلات عدة ، فيها: أطفال بلا نسب وبالتالى بلا حقوق، والصغيرات اللاتى جربن مثل هذه الزيجات يوجه لهن المجتمع الاستهجان والنظرة الدونية.مما يؤكد أن هذا الزواج انتهاك حقوق الإنسان وهي حقوق الحياة ، المأكل ، المسكن ، العمل ، الزواج ، مما تؤدي إلى إنهيار البنية الاجتماعية وانخفاض المعدلات الصحية والنفسية للمجتمع.

2. توصيات الدراسة :

إن القوى التي تكمن وراء زواج القاصرات معقدة ومترابطة، ومن ثم يتطلب القضاء على تلك الممارسة جهوداً جماعية من كافة الجبهات الاجتماعية، الاقتصادية، القضائية، الدينية والسياسية .وينبغي أن يكون تناول هذه الظاهرة من قبل رجال الدين مكوناً رئيسياً في مثل هذه الجهود.والإستناد إلي عدد من التدابير الهامة في هذا المجال وهي :-

- تدابير التوعية : ينبغي بذل جهود لإذكاء وعي الناس عمومًا بمشكلة الاتجار بالنساء ، وذلك من خلال الحملات الإعلامية العامة وغيرها من الوسائل ،وأما بالنسبة إلى الضحايا، فينبغي أن تعنى الحملات العامة بمعايير حقوق الإنسان الأساسية، وتوعية الضحايا بأن الاتجار جريمة، وبأنهم وقعوا ضحية هذه الجريمة، وبأنهن يستطيعن أن يلتمسن الحماية من القانو ن . وينبغي أن ُتعد الحملات الإعلامية بطرق يفهم الضحايا مضامينها، باستخدام مواد إعلامية بلغات مناسبة تكون .ملائمة للجمهور المستهدف ووثيقة الصلة به .
- تدابير تشريعية : يتعين على الدول أن تتخذ إجراءات تشريعية تضمن إمكانية التجريم والمعاقبة وإنصاف ضحايا الاتجار وهو أمر يستلزم اعتماد الدول ما يلزم من تدابير تشريعية وغيرها لتجريم الاتجار وتجريم الأفعال المكونة له والتصرفات المرتبطة به .وضمان أن تقوم الدول فعلاً بالتحقيق في الاتجار بما فيه الأفعال المكونة له والتصرفات المرتبطة به ومقاضاة القائمين به وضم ان معاقبتهم وتنفيذ الأحكام بحقهم .كما ينبغي على الدول أن تعمل ليصبح الاتجار والأفعال المكونة له، والتصرفات المرتبطة به جرائم تستوجب تسليم مرتكبيها بمقتضى القانون الوطني ومعاهدات تسليم المجرمين، وضمان تطبيق عقوبات فعالة ومتناسبة على الأفراد والأشخاص الاعتباريين الذين تثبت إدانتهم بالاتجار أو الأفعال المكونة أو التصرفات المرتبطة به، إضافةً إلى منح الأشخاص المتاجر بهم كافة حقوقهم القانونية الفعلية والمناسبة.

وتؤكد الدراسة أن هنالك مجموعة من القضايا الأساسية التي ينبغي أن

يتضمنها أي تشريع يتعلق بمكافحة وتجريم جرائم الاتجار ومن أهمها:

1. إبراز عدم الاعتداد بموافقة الضحية في جرائم الاتجار :للاعتبارات التي سبق أن تم الإشارةإليها أعلاه.
2. التركيز على تشديد العقوبة في حالات معينة يكون فيها الضحايا في حالة عجز وعدم قدرةعلى الدفاع عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم) نساء أو أطفال.(التركيز أيضًا على عقاب المستفيد والمنتفع من جريمة الاتجار متى كان عالمًا بواقعة الاتجار حتى ولو لم يكن شريكًا بها.
3. ينبغي أن يتم التفكير بإنشاء جهاز خاص أو هيئة معنية بمتابعة قضايا الاتجا ر المتعددة الأبعاد والنتائج والمتشعبة في أكثر من اتجاه، والتي تحتاج لمعالجات خاصة ذات طبيعة قانونية وأمنية واقتصادية واجتماعية مما يتجاوز قدرة أي من الهيئات التقليدية المكلفة بمتابعة القوانين القائمة وتنفيذها
4. إبراز القضية، وأهمية التعاون الدولي لمواجهة جرائم الاتجار، باعتبار أن هذه الجريمة هي من الجرائم العالمية التي تتعدى الحدود الوطنية للدول.ينبغي أن ينص القانون صراحة ً على توفير الحماية المؤقتة لضحايا الاتجار لضمان عدم التعامل معهم كمجرمين ومتهمين ، وهذا ما يحدث عادًة وفي كثير من الأحيان ، لذلك ينبغي أن يتم إلزام السلطات المعنية بتوفير الحماية المناسبة لضحايا الاتجار بحيث توفر لهم تنفيذ تدابير تتيح التعافي الجسدي والنفساني والاجتماعي للضحايا ، بما يشمل، في الحالات التي تقتضي ذلك، .التعاون مع المنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات ذات الصلة

- تدابير عملية من خلال إنهاء سوق الاتجار بالبشر :وهذا أمر يتطلب من الحكومات أن تتعاطى مع جوانب ثلاثة : جانب العرض، وجانب التجار، وجانب الطلب.

وبناء علي ذلك توصي الدراسة بما يلي :

أ- إصلاح قوانين الأسرة فيما يخص ، التمييز بين الجنسين و قوانين الأسرة التي تنظم علاقات الزوج، والطلاق والإعالة Kوالأبوة، وحضانة الأطفال، و تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .يلزم أن يكون القضاء على زواج الأطفال جزءا لا يتجزأمن الجهود الرامية لتعزيز المساواة بين الجنسين في المجتمع .فالزوجةالطفلة لديها فرصة قليلة في أن تطور الوعي بحقوقها، وهي ليست في وضع يسمح لها بالمطالبة بها .وفي معظم الأحيان، تكون الزوجة الطفلة أصغر بكثير من زوجها ، وهو الأمر الذي يضيف إلى ميزان القوة غير المتكافئ بين الزوجة وزوجها.

ب- تطبيق السن القانوني للزواج؛ إن تحديد وتطبيق السن القانوني للزواج لازم لحماية الفتيات ، وينبغي إقامة نظام جيد لتسجيل المواليد للتأكد من

أن الفتيات لهن مستندات جيدة تثبت أعمارهن ، حتي لا تستغل الأسر الثغرات التي تعطي القضاة مساحة للمناورة للسماح للفتيات القاصرات بالزواج بناء على طلب أوصيائهم.

ت- لابد من تغيير الثقافات المتخلفة التي تبحث عن مبررات لهذه الجريمة بإتخاذ الشرع غطاءً لها، وهذا يحتم على مختلف الأدوات الثقافية، إعلان الحرب على هذا الزواج بنشر الوعي و تغيير المواقف حول هذا النوع من الزواج من خلال حملات مستهدفة واستخدام وسائل الإعلام الجماهيريةلتحقيق ذلك

ث- على المؤسسات الدينية التصدي للفتاوى التي تبيح زواج القاصرات ووجود تشريعات تجرم استغلال الصغيرات بل وتغيير المواقف حول وضع حقوق الفتيات والنساء، بما في ذلك تغيير مواقفهم هم أنفسهم إذا كانوا يدعمون زواج الأطفال.

ج- زيادة الوعي العام يلزم أن تسير عملية تعزيز، وتنفيذ قوانين الأسرة جنباً إلى جنب مع عملية رفع وعي المجتمعات حول مخاطر زواج الأطفال والتأكد من توفير الفرصة للفتيات للالتحاق بالمدرسة نظراً لأن؛ تحركاتهن مقيدة في المجتمعات الريفية ، فإن عدم توافر العدد الكافي من مدارس البنات يمثل رادعا كبيرا أمام الأسر التي لا تريد إرسال بناتها إلى مدارس بعيدة جدا عن البيت .كما يمكن لزيادةسنوات التعليم الإلزامي أن تطيل من أمد الفترة الزمنية التي تتواجدفيها الفتاة في المدرسة وعدم إتاحتها للزواج .

ح- تفعيل دور المؤسسات المدنية النسائية وحقوق الإنسان للقيام بدور فعال من خلال الوعي.توفير التدابير الضرورية لحماية الضحايا وإعادة تأهيلهن ومساعدتهن وتبادل المعلومات ، وتضافر الجهود بين التضامن ومنظمات المجتمع المدني، مع ضرورة وجود قاعدة بيانات بالفتيات القاصرات ، وتوفير الخطط الأمنية لمواجهة هذا النوع من الجرائم.

سادساً مراجع الدراسة :-

1. مراجع باللغة العربية :-

1. أبو الوفا ،أحمد . (مارس 2007) الإتجار بالأشخاص .الندوة الاقليمية حول الجريمة المنظمة عبر الوطنية . مصر .
2. آلان ،هاو . (2007) . النظريّة النقديّة، مدرسة فرانكفورت، ترجمة ثائر ديب، القاهرة. المركز القومي للترجمة.
3. بدوي ،أحمد زكي (1986)معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية . بيروت . مكتبة لبنان.
4. بسطاويس ،رمضان.(1991) علم الجمال عند لوكاتش. القاهرة . الهيئة المصرية للكتاب .
5. بسيوني ،محمود شريف.(2004).الجريمة المنظمة عبر الوطنية -ماهيتها ووسائل مكافحتها عربيًا ودوليًا .القاهرة .منشورات دار الشروق
6. تقرير الأمين العام(2006).الجمعية العامة.الأمم المتحدة.دراسة متعمقة بشأن جميع أشكال العنف ضد المرأة (A/61/122/Add .1- 6 July)
7. التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأميركية حول الاتجار بالبشر2013
8. جلبي ،علي .(مايو 2010) التحولات الاجتماعية والتناقضات الشخصية المصرية . تحليل خطاب الحياة اليومية.المؤتمر السنوي الثاني عشر الشخصية المصرية في عالم متغير . المجلد الأول المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
9. جلبي ،علي عبد الرازق . (2005) . تصميم البحث الاجتماعي ، الأسس والاستراتيجيات . الإسكندرية . دار المعرفة الجامعية .
10. المجلس القومي للطفولة والأمومة ،تقرير نشاط وحدة منع الاتجار بالبشر" النساء والأطفال" يونيو 2010- يونيو 2011،إصدار يونيو 2011.القاهرة
11. جلبي ،علي عبد الرزاق .(2003) . الجريمة المنظمة والبناء الاجتماعي دراسة منشورة ضمن كتاب الجريمة المنظمة وأساليب مواجهتها في العالم العربي .الرياض . مركز الدراسات والبحوث الرياض أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مركز الدراسات
12. حجازي ،عزت . (2007) . الفقر سوء توزيع الثروة والناتج الاجتماعي ، مؤتمر الفقر والفقراء في مصر . القاهرة .المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .
13. حسن ،رشا محمد . (2007) الاتجار بالنساء والزواج السياحي، منشورات المركز المصري لحقوق المرأة.
14. الحلقة النقاشية الأولي. (2009) زواج القاصرات وحقوقالإنسان.القاهرة .المجلس القومي لحقوق الإنسان. القاهرة والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
15. خليل ، إمام حسنين(2009) زواج القاصرات بين الاتجار بالبشر وحقوق الإنسان : رؤية قانونية . في الحلقة الناقشية الأولي عن زواج القاصرات وحقوق الانسان .المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . المجلس القومي لحقوق الانسان .
16. الخولي ، سناء .(1997)الأسرة والحياة العائلية. الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.
17. رمزي ،ناهد (2011) . الاتجار بالبشر وعبودية النساء في العصر الحديث. المجلد الثامن والأربعون ، العدد الثالث .المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . القاهرة .
18. زايد ، أحمد. (2009). الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصرين واختياراتهم . دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد . القاهرة . وزارة التنمية الإدارية . لجنة الشفافية والنزاهة.
19. زايد ، أحمد . (2011) . الأسرة العربية فى عالم متغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية .
20. زكرياء ، فؤاد . (2005) . هربرت ماركيوز. الإسكندرية . دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
21. سهير عبدالمنعم . (2008) .مواجهة الإتجار بالبشر فى ضوء المعايير الدولية .القاهرة .

المركز القومى للبحوث الإجتماعية ,والجنائية ,
22. سورينسن ،جيه . (2012) .معالجة الصلات المتداخلة بين العنف القائم على الجنس والاتجار بالبشر لمنع تكريس عدم المساواة. المشاورة المواضيعية العالمية للأمم المتحدة. نيو يورك إنتر ناشينوال معالجة التفاوتات في أجندة التنمية لما بعد عام 2012.
23. سوينجود ،الأن (1996). تاريخ النظرية في علم الاجتماع. ت السيد عبد العاطي . دار المعرفة الجامعية .
24. الشمري ، مهدي محمد .(2004). الجهود الدولية لمكافحة الاتجار في البشر .ورقة مقدمة لمؤتمر مكافحة الاتجار بالبشر .أبو ظبي . وزارة الداخلية .
25. عبد الجواد ، إنعام . (2010) . مشاركة المرأة الريفية وحقوق المواطنة ، المشاركة الاقتصادية نموذجاً في مؤتمر المسؤلية الاجتماعية القاهرة . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
26. عبد الحميد ،عبد الحافظ . (2004) الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الاتجار بالأشخاص . دراسة منشورة ضمن كتاب" مكافحة الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية . الرياض . أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
27. عبد الحميد ،ممدوح .(2004). الجهود الدولية لمكافحة الاتجار بالبشر .ورقة مقدمة لمؤتمر مكافحة الاتجار بالبشر . أبو ظبي . وزارة الداخلية .
28. عرفه ،محمد السيد عرفه.(2004) . تجريم الاتجار بالأطفال في القوانين والاتفاقات الدولية. الرياض . جامعة نايف للعلوم .
29. عمران ، فاتن محمد .(2004). الزواج العرفي وصور أخري للزواج غير الرسمي. القاهرة. مجموعة النيل العربية.
30. عيد ، محمد فتحي .(2004) .عصابات الإجرام المنظم ودورها في الاتجار بالأشخاص دراسة منشورة ضمن كتاب" مكافحة الاتجاربالإشخاص. الرياض . .أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
31. غنايم ،محمد نبيل .(2007) .الصور المستحدثة للزواج،في الاجتهاد في قضايا الأسرة .سلسلة دراسات مركز الأسرة ، رقم 1 . إشراف جعفر عبد السلام.القاهرة . رابطة الجامعات الإسلامية
32. كريب ايان .(1999). النظرية الاجتماعية من بار سونز إلى هابرماس . ت محمد حسين غلوم . العدد 244 الكويت. سلسلة عالم المعرفة .
33. كورنو ،جيرار.(1998). معجم المصطلحات القانونية ، ترجمة منصور القاضي. بيروت . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتزويع .
34. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا).(2013) .الاتجار بالنساء والأطفال في المنطقة العربية:منظور إقليمي،الأمم المتحدة ،نيويورك.
35. اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة الاتجار بالبشر في وزارة الخارجية في مصر
36. لوكاتش ،جورج (1979). التاريخ والوعي الطبقي. بيروت . دار الأندلس.
37. ليلة ،علي ليلة (محررا).(2012) موسوعة الأسرة في الإسلام ، العمليات الأساسية لبناء الأسرة . المجلد الثاني. دار الافتاء المصرية مشروع دليل الأسرة. دار السلام للطباعة والنشر.
38. محمد،أحمد أنور. (2000) ، أخلاقيات العولمة . دراسة في آليات التشيؤ ، وسلعنة الإنسان. القاهرة . المحروسة للنشر والتوزيع .
39. مختار ،أحمد (2008)معجم اللغة العربية المعاصرة .القاهرة . عالم الكتب .

40. المرزوقي ،خالد بن محمد سليمان .(2005) جريمة الاتجار بالنساء والأطفال وعقوباتها في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، دراسة تأصيلية مقارنة استكما ًلا للحصول على درجة الماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
41. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .التقرير العالمي عن الاتجار بالبشر. رقم 5095 .
42. هابرماس ، يورجين . (1995) .القول الفلسفي للحداثة. ترجمة فاطمة الجيوشي. دمشق. منشورات وزارة الثقافة.
43. وزارة الدولة للأسرة والسكان . المجلس القومي للطفولة والأمومة. نشاط وحدة منع الاتجار بالأطفال، يونيو 2010 .

2. مراجع باللغة الأجنبية .

1. Adejumo, G, o,,(2008) Psychosocial predictors of involvement of women astrafficking in persons in south west Nigeria. Department of human human resourceDevelopment. college of human Development. covenant university. Nigeria.
2. Alex h,The(1997) Critique of Power: Reflective Stages in a Critical Social Theory,translated byKenneth Baynes,united ststes of Amirca Library of Gongress Cataloging(MIT Press.
3. El-Mouelhy, M,(2012) "KABP Base Line Survey.Basic Life Options for Girls:Addressing Early Marriage in Egypt." research conducted in 2012 on behalf of CARE Egypt Country Office Helen Wilkinson(ed).Family Business,London:Demos.
4. Gina ,C, , m.(2005)Global disregard: the trafficking of women. state university of New York at Buffalo.
5. Inglehert, R (ed) (2003),humanvalues and social change:finding from thevalue surveys leiden:Brill,.
6. Jeger ,D, R. (2004)Trafficking women / fractured women: Russian women surviving in the 'new global order'. university of Northern. British. Columbia. Canada.
7. lean L,L, 1998.The Sex Sector. The Economic and Social Bases of Propstritution in Paul,.C, (1989).The family Life Cycle and Social Change Family Relation, , Vol:38.
8. Southeeast Asia (Geneva: Inernational Labour Organization.
9. Prasad ,S, P,. (2003)Context, process and determinants of trafficking and healthseeking behaviour of trafficked women and girls in Nepal. Implications for social and public health policy.university of south ampton, United Kingdom.
10. Rafferty, Y,(2007.) Children for sale: Child trafficking in Southeast Asia, Department ofPsycholog, pace University. New York..
11. Sankar,Ss. Nair,s.p.M., (2003) Teafficking in women and children in India, 2002- 2003 . volume1.UNIFEM, Iss(Project).
12. Westebbe, S,(2004) Gender, learning, and trafficking. Helping vulnerable that womenthrough NGO and government non-formal

education programs. university of southern,California..
13. Yvonne ,.R, Y, (2007).Children for sale: Child trafficking in Southeast Asia. Department ofPsycholog, pace University.New York.

3. مواقع الشبكة الدولية للمعلومات .

1. www.ismailia.gov.eg/family/Lists/List16/AllItems.aspx
2. (http://morocco.usembassy.gov/policy/key-reports/introduction-by-secretary-hillary-clinton-on-2009-trafficking-in-persons-report-arabic.html)
3. United Nations, 2012 Population Fund, Marrying Too Young, End Child Marriage, New York: UNFPA. (htp;//www.el-wasat.com/portal/News-5557194.html),
4. .نشرة التعليم مصر
5. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=820044&eid=816/3marH2012
6. http://morocco.usembassy.gov/policy/key-reports/introduction-by-secretary-hillary-clinton-on-2009-trafficking-in-persons-report-arabic.html
7. http://www.egyptianpeople.com/default_news.php?id=185848#sthash.PHxXnVm.dpbs
8. http://www.syriacom/var/print.php?id=1205)
9. http://www.syria-news.com/var/print.php?id=12054
10. http://www.unicef.org/french/protection/index_earlymarriage.htm
11. http>//Islamfeqh.com/news/newsItem.aspx?newsItemId=3049
12. Osce,press,release on human trafficking final Meeting,2000
13. حامد الحمد ، الإسلام اليوم ، الفقه الإسلامي ، http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=1025)
14. فرزانة رودي فهيمي ،وشيماء محمد جواد ابراهيم: القضاء علي زواج الأطفال في المنطقة العربية – المكتب المرجعي للسكان-wwwww.prb.org مايو 2013 .
15. مؤشر العبودية العالمي.(2013) . منظمة Walk Free. WWW.GLOBALSLAVERYINDE
16. مركز المعلومات(2009). ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المجتمع المصري. http://www.youm7.com/story/2009/12/8
17. هيثم مناع : عولمة منظومة البغاء في ظل الرأسمالية وحضارتها http://www.haythammanna.netarticalaljazera2htm
18. وحدة منع الإتجار بالبشر، التابعة لوزارة الدولة للأسرة والسكان بعنوان "الاحتياجات غير الملباة في محافظة الفيوم www.mfa.gov.eg/.../Ministry/TraffickinginPersons/.../ReportEdited.do